

المركز الاستشاري للدراسات والنوشت
The Consultative Center for Studies and Documentation

تطور الاستراتيجيات النووية الأمريكية
من ترومان إلى أوباما

17

سلسلة غير دورية، تُعنى، بالشؤون والقضايا السياسية والإعلامية

م
ق
ر
ن
ج
د
:

تطور الاستراتيجيات النووية الأمريكية:

من ترومان إلى أوباما

نظور الاستراتيجيات النووية الأمريكية:

من نرومان إلى أوباما

حقوق الطبع محفوظة

الدراسة: تطور الاستراتيجيات النووية الأميركية:

من ترومان إلى أوباما

الناشر: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

الإعداد: مديرية الدراسات الاستراتيجية

الباحث: د. غسان العزّي

الطبعة الأولى: تموز ٢٠١٠م، الموافق شعبان ١٤٣١هـ

القياس: ١٥ × ٢٤ سم

العدد: السابع عشر

ملاحظة: إنَّ الآراء الواردة في الدراسة لا تُعبّر بالضرورة عن رأي

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

ثبت المحتويات

تقديم ٧

تطور الاستراتيجيات النووية الأميركية:

من ترومان إلى أوباما ١١

١- تشكّل النادي النووي ١٣

٢- الاستراتيجية النووية الأميركية خلال الحرب الباردة ١٤

٣- مكافحة الانتشار النووي ١٩

٤- السعي الأميركي لتجاوز السلاح النووي ٢١

٥- موقع الدروع الصاروخية في الاستراتيجية النووية الأميركية ٢٧

٦- استراتيجية أوباما النووية والعودة إلى الواقعية ٣٥

الملاحق

الملحق الأول:

معاهدة الحد من الصواريخ الباليستية (ستارت ١) ٥١

الملحق الثاني:

البنود العامة لاتفاقية (ستارت ٢) ٥٧

الملحق الثالث:

بيان للرئيس أوباما حول مراجعة الوضع النووي ٦١

نقدية

احتكرت الدول الكبرى ، صنع وامتلاك الأسلحة النووية ، بينما كانت الولايات المتحدة الأميركية ، الدولة الوحيدة التي استعملت هذه الأسلحة الفتاكة مع نهاية الحرب العالمية الثانية ، حيث قصفت بالقنابل النووية كما هو معروف مدينتي ناغازاكي و هيروشيما ، فأبيد مئات الآلاف من اليابانيين .

الآن تحاول الولايات المتحدة ، الخروج من هذا العبء الصناعي التاريخي المكلف فتعود للقيام بخطوات مع عدوها السابق ، الاتحاد السوفياتي ممثلاً بالاتحاد الروسي ، للحد من الترسانة النووية ، بعد أن اعتمدت الإدارة الأميركية في عهد جورج بوش الابن سياسة أحادية الطرف ، كان من شأن الاستمرار فيها ، الإخلال بالتوازن الاستراتيجي المتفق عليه منذ الحرب الباردة . ومع وصول باراك أوباما إلى البيت الأبيض ، تميل الولايات المتحدة الأميركية من جديد إلى اتباع سياسة نووية أكثر واقعية ، وهذا يُعزى إلى الأزمة الخانقة متعددة الوجوه التي تمر بها واشنطن ، واضطرارها إلى تقديم بعض التنازلات أمام أعداء الأمس لمواجهة خصوم اليوم .

هذه الدراسة ، تحاول تتبع طريق السير النووي الأميركي ، من بداية الحرب الباردة إلى إعلان أوباما عقيدته النووية الجديدة ، ومروراً بالاتفاقات والمعاهدات المبرمة في هذا الصدد مع دول أخرى وخصوصاً مع الاتحاد السوفياتي / روسيا ، وبمساعدتي مكافحة الانتشار النووي وتطوير الدروع الصاروخية .

تطور الاستراتيجيات النووية الأمريكية:

من ثرومان إلى أوباما

نظور الاستراتيجيات النووية الأميركية:

من ترومان إلى أوباما

من المفارقات التي حوّلت مجرى التاريخ المعاصر، أن ألمانيا النازية التي كانت متفوّقة في المجال النووي، أواخر الثلاثينات من القرن الماضي، قرّرت إهماله مؤقتاً لتركز الاهتمام على تطوير الصواريخ من نوع ف ١ وف ٢. وكان الأميركيون قد بدأوا بالعمل سراً، من العام ١٩٤٢، على تطوير السلاح النووي، مستفيدين من خبرة العلماء الأوروبيين الناجين من النازية، والذين لجأوا إلى الولايات المتحدة مع أسرار تقنية، وخبرات علمية، ومعلومات تفيد بأن ألمانيا الهتلرية تعمل بجد ونشاط على تطوير هذا النوع من السلاح الذي لن تتردّد في استخدامه حالما يصبح جاهزاً.

وشاءت سخرية القدر، ألا تصبح القنبلة النووية الأميركية جاهزة إلا في ١٦ تموز ١٩٤٥ (تاريخ الاختبار النووي الأول) أي بعد استسلام ألمانيا بثلاثة أشهر. وفي السادس من آب من السنة نفسها، قامت واشنطن بإلقاء قنبلتها النووية الأولى على هيروشيما، وفي التاسع من الشهر نفسه ألقت قنبلتها الثانية على ناكازاكي.

وينقسم المؤرخون حول تحليل أسباب هذا الفعل الأميركي المريع، في وقت كانت تتساقط فيه دول المحور واحدة تلو الأخرى. فمنهم من يقول: إن الرئيس ترومان سعى من وراء هاتين القنبلتين إلى فرض تفوق الولايات المتحدة على الاتحاد السوفييتي الذي كان يقوده ستالين آنذاك، معلناً بداية

الحرب الباردة بعد أن تضع الحرب العالمية أوزارها. ومنهم من يظن بأن الحقيقة التاريخية أكثر واقعية من ذلك: استعجال الاستسلام الياباني عبر عمل مخيف يزرع الرعب في قلوب الشعب الياباني وقادته فيقضي على معنوياتهم قضاءً نهائياً مبرماً، الأمر الذي يجنب الجيش الأميركي أعباء القيام باجتياح عسكري مكلف جداً للأرخبيل الياباني، خصوصاً بعد أن خسر هذا الجيش حوالي مليون جندي (٢٩٠ ألف قتيل و ٦٣٠ ألف جريح) في الحرب العالمية الثانية حتى تموز ١٩٤٥. وقتها لم تكن السلطات السياسية والعسكرية الأميركية المكلفة قيادة «برنامج مناهاتن» لصنع القنبلة الذرية قد أدركت فعلاً حجم الانقلاب السياسي- الاستراتيجي الذي سيحدثه ظهور مثل هذه القنبلة. وكان عدد من العلماء الذين شاركوا في هذا البرنامج قد اقترحوا، لأسباب إنسانية، عدم استخدام القنبلة لقصف مدن العدو قبل تقديم نموذج برهاني عن قدراتها عبر تفجير تجريبي «دعائي» في إحدى جزر المحيط الهادئ. ولكن، بالنسبة للجميع، بدت القنبلة النووية، قبل كل شيء، سلاحاً فتاكاً جديداً ينضم إلى لائحة الأسلحة المستخدمة في استراتيجية القصف الشامل الكثيف للمدن، والذي أصبح عملية رائجة متداولة في أوساط قيادات الأركان المتحاربة في المرحلة الأخيرة من الحرب العالمية الثانية.

وهكذا، تصبح المقارنة ممكنة بين المئة ألف قتيل ياباني، بفعل قنبلتي هيروشيما وناكازاكي، والمئة ألف ياباني الذين قتلهم القصف التقليدي في طوكيو في ٩ آذار ١٩٤٥ مثلاً حين دمرت القنابل الحارقة التي رمتها ٣٣٤ قاذفة قنابل من نوع «ب٢٩» على أربعين كيلومتراً من العاصمة اليابانية. وكان الرئيس ترومان، كما يقول المؤرخون، قد خطَّط انطلاقاً من ٢٤ تموز ١٩٤٥ لإلقاء قنبلتين نوويتين على اليابان، بدءاً من آب من العام نفسه، وقنابل أخرى بعد ذلك وصولاً إلى نهاية العام المذكور. لكن شيئاً لا يؤكد هذه المقولة ولا يثبت امتلاك واشنطن وقتها لأكثر من القنبلتين اللتين ألقتهما على اليابان.

١- تشكّل النادي النووي

بعد أربع سنوات على ذلك، نجح الاتحاد السوفييتي في تنفيذ انفجاره التجريبي النووي الأول. وكان ستالين الذي استفاد بدوره من خبرة العلماء الهاربين من ألمانيا النازية، قد أعطى الأوامر بالإسراع في صنع القنبلة النووية تحقيقاً للتوازن الاستراتيجي مع الولايات المتحدة غداة مباحثات يالطا التي سينقسم أثرها العالم إلى معسكرين أيديولوجيين متنافسين.

أما في أوروبا المنهكة في عملية إعادة الاعمار بمساعدة مشروع مارشال الأميركي، الذي أعلن عنه في منتصف العام ١٩٤٧، فقد دار جدل واسع بين أصحاب الرأي القائل بضرورة الاستحواذ على سلاح نووي خاص بأوروبا، وأولئك المكتفين بالاعتماد على المظلة النووية الأميركية لحمايتهم من هجوم سوفييتي محتمل.

بريطانيا التي كانت تملك القدرة على إنتاج القنبلة النووية لم تنتظر ان يحسم هذا الجدل أمره. فأجرت انفجارها التجريبي النووي الأول في الثالث من آب ١٩٥٢. أما في فرنسا، فلم ينتصر أصحاب مبدأ «الاستقلال النووي» إلا بعد حرب السويس ١٩٥٦، والملابسات التي رافقتها، والتي بينت للفرنسيين انه لم تكن ثمة ثقة في أمر استخدام حماية واشنطن النووية لحلفائها في حلف الأطلسي حين تتعرض مصالحهم القومية الاستراتيجية للخطر. وبدأت حكومة غي موليه برنامجاً مستقلاً للتسلح النووي خلع عليه وصول ديغول إلى السلطة عام ١٩٥٨ اهتماماً أكبر. وفي ١٢ شباط ١٩٦٠ دخلت فرنسا «النادي النووي» بإجرائها الاختبار التجريبي الأول.

في الصين، أعلن ماوتسي تونغ رفضه لمبدأ احتكار السلاح النووي في نطاق الكتلتين، الغربية، والسوفييتية، معتبراً أن هذا الاحتكار يخدم في المقام الأول، مصالح القوتين العظميين ويبقي على تسلطهما في السياسة الدولية. وامتلاك الصين للأسلحة النووية كان، في رأيه، يعزز من مقدرتها السياسية

والاستراتيجية العامة على مجابهة الاتحاد السوفييتي الذي تفاقم نزاعه معها، وكذلك ضد الولايات المتحدة القوة الامبريالية الأولى في العالم. ومن ناحية ثانية، يدعم من مركز الصين في القارة الآسيوية، ويعينها على تنفيذ استراتيجيتها الثورية الديناميكية في هذه البقعة الحساسة بالنسبة لصراعات القوى العالمية. وهكذا، بوجود الإرادة السياسية، والبنية العلمية الضرورية، تمكنت بكين من القيام بتفجيرها التجريبي الأول في آب ١٩٥٤. وقد ساهم امتلاكها للسلاح النووي في ارتقاءها التدريجي إلى حظيرة كبار العالم، واحتلالها لمقعد دائم في مجلس الأمن الدولي بدلاً من «الصين الوطنية» التي كانت تحتله بدعم من الدول الغربية الكبرى.

وهكذا، تشكل النادي النووي من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، والذين راحوا يعملون على تطوير ترساناتهم وزيادة مفاعيلها التدميرية، التي وصلت إلى حد القدرة على إفناء الكرة الأرضية بكاملها عشرات المرات. وإضافة إلى دول هذا النادي، هناك ما سمي بدول «العتبة النووية»: الهند التي قامت بتفجير تجريبي في ١٨ أيار ١٩٧٤، وأفريقيا الجنوبية التي فعلت الشيء نفسه في السنة ذاتها، وباكستان التي لم تخف عزمها عن إنتاج القنبلة النووية، و«إسرائيل» التي حصلت على قدرات نووية فضلت إبقاءها طي الكتمان، وإحاطتها بجدار سميك من الغموض والتعتيم.

وبقي النادي النووي حكراً على الخمسة الكبار طيلة الحرب الباردة التي حكمها ما يسمى في علم السياسة المعاصر بـ«نظرية الردع» وسط إخفاق دولي في الحد من أسلحة الدمار الشامل، ورغم كل اتفاقات ومعهادات نزع السلاح والرقابة على هذه الأسلحة.

٢- الاستراتيجية النووية الأميركية خلال الحرب الباردة

كان السلاح النووي سلاحاً مثالياً في يد الأميركيين بين العامين ١٩٤٥ و١٩٤٩ لأنهم كانوا الوحيدة الذين يمتلكونه في العالم. وبقي كذلك، وإن

بدرجة أقل بسبب امتلاك السوفييت له، طيلة عقد الخمسينيات من القرن الماضي، طالما أن الأراضي الأميركية بقيت بمنأى عن مدى الصواريخ السوفييتية، وطالما أن صراعاً نووياً محتملاً بين الكتلتين، الشرقية والغربية لم يكن ممكن النشوب إلا على المسرح الأوروبي. وفي العام ١٩٥٧ أرسل السوفييت مركبة سبوتنيك الفضائية، ومن مهامها، اختبار أول صاروخ سوفييتي عابر للقارات. من وقتها، أضحت موسكو قادرة على إصابة الأراضي الأميركية نفسها بصواريخ نووية. وهكذا، فإن كل رؤية الأميركيين للعالم تغيرت، إذ إن الأراضي الأميركية نفسها لم تعد ملاذاً آمناً. وانطلاقاً من الستينيات فإن الأميركيين، وهم يطورون قدراتهم النووية، أخذوا يفكرون في كيفية الخروج من منطق التحييد النووي المتبادل. مفهوم ماكنمارا وزير الدفاع الأميركي بين ١٩٦٠-١٩٦٨ المتعلق بالرد المتدرج، أتاح تحرير بلاده، وبشكل عام حلف الأطلسي من التبعية المفرطة حيال الأسلحة النووية: ينبغي القيام برد تقليدي على هجوم تقليدي محدود. في ٩ أيار ١٩٦٧ قام حلف الأطلسي بتبني استراتيجية الرد المحدود هذه.

يمكن القول: إنه منذ ذلك، فإن ديناميتين راحتا بالتطور توازياً في واشنطن: وقف الانتشار المحتمل للنووي (في التاريخ كل تقدم تقني انتهى بالانتشار والتعولم) ثم العمل على التخطيط التقني لمنطق الردع النووي المتبادل. لم يكن تخطي القوة السوفييتية العظمى ممكناً وقتها، لذا فكر الأميركيون في قيادة نوع من الحكومة النووية العالمية بمشاركة موسكو.

لقد استسلمت ألمانيا النازية في ١٦ تموز ١٩٤٥ أي عشية المؤتمر الثالث والأخير في بوتسدام، والتفجير النووي التجريبي الأميركي في صحراء نيومكسيكو. المفاجيء، أن هذا التفجير، لاقى استحساناً من الحلفاء، فستالين شجّع روزفلت على «حسن استخدام» السلاح النووي الجديد ضد اليابان، في حين أن تشرشل كتب في مذكراته انه فقط «النار النووية» كانت قادرة على مساعدة اليابانيين، الذاهبين للموت على طريقة الساموراي، على التحرر

بكرامة من الحرب. في ٢٦ تموز ١٩٤٥ تلقى الإمبراطور الياباني إنذاراً يتضمن وعداً من الأميركيين بعدم تحويل بلاده إلى مستعمرة، وشعبه إلى عبيد أو حرمانه من حقوقه الأساسية إذا استسلم من دون شروط. رفض الإمبراطور الإنذار. وفي السادس من آب ١٩٤٥ محت أول قنبلة نووية أميركية هيروشيما من الخارطة. في الثامن من الشهر نفسه، دخل الاتحاد السوفييتي بدوره في الحرب على اليابان قبل أن يقذف الأميركيون في اليوم التالي قنبلتهم الثانية على ناكازاكي. في يومين، تلقى الشعب الياباني ثلثي القوة التدميرية التي ألقيت على ألمانيا خلال أربع سنوات من الحرب العالمية الثانية، دون أن ننسى آثار الإشعاعات النووية على ما تبقى من يابانيين أحياء، وعلى أجيالهم القادمة. وهكذا، اضطرت الحكومة اليابانية للاستسلام من دون قيد أو شرط في ١٥ آب ١٩٤٥، وهي التي كانت تجهل ما إذا كانت واشنطن تملك المزيد من القنابل النووية أم تلك كانت قنبلتها الأخيرة.

قال مؤرخون أميركيون: إن واشنطن وقتها أرادت إخافة ستالين أكثر منه إنهاء عدوها الياباني. لكن مؤرخين آخرين ردوا على هذه الأطروحة بالقول إن واشنطن لم تكن متأكدة من الحصول على الاستسلام الياباني بالقوة النووية، لذلك، طلبت من موسكو وبإلحاح الدخول في الحرب، واستمرت في إرسال الوقود والعتاد إلى الجيوش السوفييتية في الشرق الأقصى. وفي مؤتمر بوتسدام (١٧ تموز - ٢ آب ١٩٤٥) وفي لحظة القصف النووي لليابان كانت الحرب الباردة ما تزال غير مطروحة، الأمر الذي يشرح كيف أن الأميركيين سمحوا للاتحاد السوفييتي بالدخول في الفضاء الجيوبوليتيكي الياباني: جنوب ساخالين، جزر الكوريل، بورت آرثر، سكك حديد منشوريا.

أكثر من ذلك، هناك من المحللين من يعتقد أن الرئيسين روزفلت ثم ترومان اللذان كانا مقتنعين بوجوب استخدام السلاح النووي ضد اليابان، كانا يعتبران الوفاق مع موسكو ضرورياً، وحتى الدخول معها في مشروع

تشكيل نوع من الحكومة النووية العالمية، وهي فكرة كان قد وافق عليها تشرشل عبر توقيعه ميثاق الأطلسي مع روزفلت في آب ١٩٤١، وكانت تشكل نواة مشروع عولمة ديمقراطية ليبرالية حول التبادل الحر (من هنا اتفاقات برتن وودز ١٩٤٤ التي أنشأت صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما لاحقاً)، ومنظمة عالمية للأمن (سيصبح اسمها الأمم المتحدة ابتداء من العام ١٩٤٥). هذا من جهة، ومن جهة أخرى، أراد الأميركيون تدمير الإمبراطوريتين، البريطانية والفرنسية عبر التأكيد على المبادئ الولسنية حول حقوق الشعوب في تقرير مصيرها .

لكن كان على واشنطن أن تحصل على موافقة حليفها موسكو على هذه الحكومة العالمية. وقتها لم يكن يقدر الأميركيون حق تقدير المكانة العميقة للإيدولوجيا في النظام السوفييتي، وأفرطوا في تقدير قدراتهم على جعله يلتحق بمشاريعهم. والشعور الأميركي بالتفوق، كان مستنداً على حقيقة اقتصادية (كانت الولايات المتحدة في العام ١٩٤٥ تمثل نصف الإنتاج العالمي) وعلى القنبلة النووية. وكان هذا الشعور يغذي الحلم بوفاق أميركي-سوفييتي هدفه الخروج من حقبة الأمم، ومجيء إنسانية متحدة يقودها شكل من أشكال الحكومة العالمية الواحدة، بقيادة أميركية على وجه التأكيد.

في مؤتمر يالطا (٤-١١ شباط ١٩٤٥) كان إنشاء الأمم المتحدة بعد دخول موسكو الحرب ضد اليابان هو الأولوية بالنسبة لروزفلت. في المقابل تخلى الأميركيون، مؤقتاً كما كانوا يفكرون، عن أوروبا الشرقية والوسطى لمصلحة ستالين. بعدها بوقت قصير في بداية صيف ١٩٤٥، في مؤتمر سان-فرانسيسكو، تم التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة. لكن الحلم بتشكيل حكومة عالمية، راح يواجه الحقائق الصعبة، إذ رأت من ورائه موسكو رغبة أميركية بالهيمنة على العالم، والاستئثار بالسلح النووي عبر منع القوى الأخرى من الاستحواذ عليه. و فقط في العام ١٩٤٧ عندما اقتنع الأميركيون بأنهم غير قادرين على جر السوفييت وراءهم في الليبرالية العالمية، بدأوا

بحصر مشروعهم في رقعة جغرافية: الأطلسية حلت محل العالمية، واتفاقات الغات، العام ١٩٤٨، لا تشمل إلا قسماً من الاقتصاد العالمي. وهكذا دخل العالم في الحرب الباردة التي ستدوم حوالي الأربعين عاماً ستختفي بعدها «العالمية السوفييتية» لمصلحة «العالمية الأميركية» التي انفتحت أمامها أبواب العالم أجمع هذه المرة انطلاقاً من العام ١٩٩١.

في الحقيقة، لم يؤد استحواذ أميركا على السلاح النووي إلى تغيير الأهداف الجيوبوليتيكية، والإيديولوجية لستالين، وذلك لأسباب عديدة منها: أنه كان ينبغي إضفاء قدر من النسبية على قدرة هذا السلاح على تغيير الوقائع على الأرض أقله بين العامين ١٩٤٥ و١٩٤٨. فمع قدراته التدميرية الواضحة والهائلة، فإن عدد قتلى هيروشيما (٧١ ٤٠٠ قتيل) يبقى أقل من قتلى موجات القصف التقليدي على طوكيو (٨٣ ألف قتيل في ٩ و١٠ آذار ١٩٤٥) ودريسده (١٣٠ ألف قتيل في ١٣-١٤ شباط ١٩٤٥) ومن مفاعيل صفائح الفوسفور. ثم إن مخزون واشنطن من السلاح النووي، بقي منخفضاً لوقت طويل: تسعة في حزيران ١٩٤٦ وثلاث عشرة في حزيران ١٩٤٧ وخمسين في حزيران ١٩٤٨ مع فقط ثلاثين طائرة قاذفة قادرة على حمل وقذف القنبلة النووية. في الواقع قبل العام ١٩٤٩ كانت الولايات المتحدة عاجزة عن القيام بقصف نووي للاتحاد السوفييتي. وكان ستالين وشبكاتة من العملاء الذين كانوا يعتمدون على مؤيدي الشيوعية في الغرب، يدركون تماماً هذه الحقيقة. أما بالنسبة للقيادة الأميركية والرئيس ترومان، أقله حتى حصار برلين، لم يكن النووي بنظرهم سوى خيار أخير لقصف تدميري مركز بعد فشل الحرب التقليدية. لم تكن فكرة الردع النووي قد ولدت بعد.

في الحقيقة، لم تبدأ الحرب الباردة عملياً إلا في العام ١٩٥٠ عندما هجمت كوريا- الشمالية على أختها الجنوبية. والسوفييت الساعون وراء الشيوعية العالمية، رفضوا فكرة تكريس التفوق الرأسمالي الغربي بفضل السلاح

النووي، فوجهوا أبحاثهم المكثفة صوب اختراع قنبلة هيدروجينية أقوى من النووية. وهكذا راحت واشنطن تفقد استثنائها بهذا السلاح بعد حصول موسكو عليه، ثم لندن وباريس وبكين.

بعد أربعين عاماً من انهيار الاتحاد السوفياتي، فتح الباب على مصراعيه أمام «العالمية الأميركية» عندما قرّرت التخلي من جانب واحد عن معاهدة ABM (Anti-Ballistic Missiles) التي كرسّت توازناً في الردع النووي وعلى العكس، فمن جهة أخرى، سعت القوى الأخرى إلى الحماية الذاتية بواسطة النووي في مواجهة القوة الأعظم.

٣- مكافحة الانتشار النووي

عندما أضحى أعضاء النادي النووي خمس دول هم الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن الدولي، صار هدف هؤلاء منع انتشار السلاح النووي خارج هذا النادي. هذا هو هدف معاهدة منع الانتشار الموقعة في الأول من تموز ١٩٦٨ والمبرمة في العام ١٩٧٠ لمدة خمس وعشرين عاماً قابلة للتמיד. فهي تميز بين القوى الخمس الكبرى التي أجرت انفجاراً نووياً تجريبياً قبل بداية العام ١٩٦٧ والدول الأخرى. بموجب هذه المعاهدة من المحضر على دول نووية أن تساعد أخرى غير نووية على السير في الطريق النووي. في العام ١٩٩٥ تم تمديد فترة العمل بموجب هذه المعاهدة إلى أجل غير مسمى شريطة مراجعتها مرة كل خمس سنوات. هذه المعاهدة لم تمنع «إسرائيل» والهند وباكستان وأفريقيا الجنوبية ثم كوريا- الشمالية من حيازة القنبلة النووية (أفريقيا- الجنوبية تخلت عنها عشية وصول مانديلا إلى السلطة). معاهدة الحظر التام للتجارب النووية وقعها ٥٥ بلداً في عام ١٩٩٩ وأبرمها ٥٢ بلداً، الهند وباكستان و«إسرائيل» وكوريا الشمالية لم توقع ولم تبرم. وفي ١٣ تشرين الأول ١٩٩٩ رفض الكونغرس الأميركي إبرامها، لان العسكريين أبلغوا أعضائه، أن السلاح النووي يبقى دون صدقية إذا لم تجر

تجارب مستمرة عليه. وقد تذرع الكونغرس وقتها بمبدأ سيادة الدولة، ما يعني أن الولايات المتحدة التي كانت في أصل مسار تحديد سيادة الدول في المجال النووي رفضت تطبيق المبدأ على نفسها.

عقب انهيار الاتحاد السوفييتي، سعت الولايات المتحدة إلى منع قوى غير الفدرالية الروسية من الاتحاد السوفييتي السابق من الدخول في النادي النووي المغلق. وقد حاولت أوكرانيا أن تستبقي سلاحها النووي، لكن واشنطن، فضّلت أن يكون لها «خصم نووي» كبير واحد في منطقة الاتحاد السوفييتي السابق هو الفدرالية الروسية. هذا السعي يندرج في الإرادة المستمرة منذ الحرب الباردة لجعل المشكلة النووية ثنائية عبر تحديد إطارها بالمواجهة الروسية-الأميركية فحسب.

يقول بعض اختصاصيي العلاقات الدولية، مثل الفرنسي الجنرال سالفان، بأن سياسة واشنطن المتعلقة بتحديد السيادة، هي سياسة هيمنة: «على غرار كل الهيمنات يطبق الأميركيون نظرية السيادة المحدودة ليس فقط في أميركا اللاتينية، ولكن أيضاً في أوروبا، وأفريقيا، وبعض بلدان آسيا. حتى اللحظة نادرة هي الدول التي لا تخضع لإرادتهم. أنا لا أرى سوى ثمانية: صربيا والعراق وإيران وباكستان والهند وكوريا الشمالية والصين وكوبا. أوروبا الغربية هي في الواقع محمية أميركية منذ إبرام معاهدة ماستريخت ولاسيما منذ توقيع فرنسا للاتفاقات مع حلف الأطلسي في العام ١٩٩٦. (من كتاب صادر له في العام ٢٠٠٠ عن دار لارماتان الباريسية، ص ٢٤٤).

إستراتيجية مكافحة الانتشار النووي، تنضم إلى إستراتيجية مكافحة الانتشار الكيميائي والبيولوجي، فهذه الأسلحة تعتبر أسلحة «ردع في أيدي الفقراء». من هنا، يمكن تفسير رفض الدول العربية إبرام اتفاق باريس (١٣ كانون الثاني ١٩٩٣) حول حظر الأسلحة الكيميائية بأنه مقاومة في مجال

السيادة: بما أنه محظور عليهم الحصول على السلاح النووي، فهم يودون الاحتفاظ بحقهم في الاستحواذ على سلاح رعب يحل محله.

لقد تسببت محاولات الانتشار النووي والكيميائي والجرثومي في ظهور مفهوم «الدولة العاصية» في بداية التسعينيات من القرن المنصرم في واشنطن، للدلالة على الدول المناوئة للسياسة الخارجية الأميركية في العالم، مثل: العراق، وإيران أو كوريا الشمالية أو كوبا وليبيا. وسيذكر التاريخ يوماً ما إذا كانت حرب الخليج الثانية في العام ١٩٩١ تضرب جذورها في الخوف من صعود العراق إلى مركز القوة النووية، وهو أمر ترفضه مطلقاً «إسرائيل» والولايات المتحدة، أم في الغزو العراقي للكويت فحسب. هذا ما يقوله ادوارد ليتواك الذي كان مستشاراً للرئيس ريغان. فمن النادر أن يكون العنصر الذي يتسبب بإشعال الحرب هو السبب الحقيقي لها. وهكذا فإن محاولة اغتيال ولي العهد الصربي فردينان في ساراييفو تسببت بإشعال الحرب العالمية الأولى، لكن كان لهذه الأخيرة أسباب حقيقية أخرى.

٤- السعي الأميركي لتجاوز السلاح النووي

عدا عن جهودها لمنع الانتشار النووي في العالم، سعت الولايات المتحدة إلى تخطي السلاح الذري، ومنطق الردع النووي الاستراتيجي للذات كانا عماد التوازن، ثنائي- القطبية.

لقد توقع ادوارد ليتواك، في العام ١٩٨٨، بأن ينتهي السلاح النووي، كغيره، بالزوال، ذلك إن لكل سلاح دورة حياة تنتهي حين يحل محله سلاح آخر، وإذا كان ليتواك يذكر هنا بحقيقة تاريخية لا جدال فيها (لم يتوقف التقدم التقني في يوم من الأيام) فإنه كان يريد لبلاده أن تستفيد من موقعها المتقدم تكنولوجياً في هذا المجال طالما أنها تحتل هذا الموقع. وفي مواجهة القوة الأعظم اقتصادياً وعسكرياً في المجالات التقليدية والإعلامية والثقافية، يجب الاعتراف أن السلاح النووي يبقى العبء الحقيقية أمام الهيمنة الكاملة،

والناجزة لواشنطن على العالم. منذ العام ١٩٤٥ لم تشن أميركا الحرب على أي قوة نووية أخرى لكنها اجتاحت العراق قبل أن يصبح نووياً، وهاجمت يوغوسلافيا عندما تأكدت من غياب التهديد النووي الروسي.

إرادة القطيعة مع المنطق النووي من قبل الولايات المتحدة، بدأت مع «مبادرة الدفاع الاستراتيجي» أو ما سمي بحرب النجوم التي أطلقها الرئيس ريغان في العام ١٩٨٣ والتي لعبت دوراً كبيراً في القضاء على الاتحاد السوفييتي الذي لم تكن له القدرة على مقارعة خصمه الأميركي في هذا المجال. السباق الأميركي الجديد على التقنية، كشف عن عجز الاتحاد السوفييتي في الثمانينيات عن اللحاق بالولايات المتحدة، اقتصادياً على الأقل.

بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، اعتبر الأميركيون، أن التهديد غير شكله لكنه لم يختف تماماً. في العام ١٩٩٨ وجّه الكونغرس أصابع الاتهام ناحية «التهديد الصيني» و صوب كوريا- الشمالية وإيران بسبب سعيهما لامتلاك السلاح النووي. اعتبر الكونغرس أن هذين البلدين سيكونان قادرين على ضرب الولايات المتحدة في غضون العام ٢٠١٠. وهكذا، فإن مشروع «الدروع الواقية من الصواريخ» الأقل طموحاً من حرب النجوم هو ثمرة هذه الرؤية الأميركية الجديدة للتهديدات. وهو ينقسم إلى قسمين:

– NMD(National Missiles Defense) أو «الدفاع الوطني الصاروخي»، هدفه اعتراض أسراب الصواريخ الباليستية المتجهة نحو الأراضي الأميركية.

– TMD(Theatre Missiles Defense) أو «مسرح الدفاع الصاروخي» وهو نظام يهدف إلى توفير غطاء ضد الصواريخ الباليستية لحلفاء مثل كوريا- الجنوبية و«إسرائيل» وتايوان واليابان.

في الحقيقة في مواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل لاسيما الصواريخ

البالستية، قررت واشنطن في العام ١٩٩٩ زيادة كبيرة على ميزانية الدفاع الصاروخي وهو مشروع يتضمن مرحلتين:

- الأولى عبر نشر حوالي مائة درع معترض للصواريخ في ألاسكا، في غضون العام ٢٠٠٥ بهدف إعلان هو مواجهة قصف موجه من كوريا- الشمالية. ويتم رصد هذه الصواريخ بواسطة رادارات أرضية.

- المرحلة الثانية (نحو العام ٢٠١٠-٢٠١٢) تشهد نشر حوالي مائة درع إضافي على منصة ثانية وادارات فضائية. هذا النظام يفترض فيه اعتراض عشرات الرؤوس الصاروخية من آسيا-الشمالية الشرقية والشرق الأوسط. وقد اتفقت واشنطن مع حكومتي تشيكييا وبولونيا على نشر رادارات وشبكات دروع على أراضيها من ضمن الشق المتعلق بمسرح الدفاع الصاروخي الخاص بحماية الحلفاء. وقد فتح هذا المشروع مرحلة جديدة في العلاقات الأميركية- الروسية المتعلقة بالمسألة النووية. ففي العام ١٩٧٢ كان الزعيمان نيكسون وبريجنيف قد وقعا على معاهدة (Anti-ABM Ballistic Missiles) الهادفة إلى إقامة ردع نووي متبادل يحد من سباق التسلح الصاروخي المكلف للطرفين. وبالتوازي مع هذه المعاهدة بدأ مسار معاهدة ستارت- ١ و٢ و٣ الهادف إلى خفض التدريجي لعدد الرؤوس الإستراتيجية التي تملكها كل من القوتين العظميين.

عندما قرّرت واشنطن وقف العمل بهذه المعاهدة بذريعة أنها من مخلفات الحرب الباردة التي انتهت، كان من الطبيعي أن ترد موسكو بوقف دينامية ستارت، لا سيما وأن البرلمان الروسي لم يكن قد أبرم بعد معاهدة ستارت ٢. بالنسبة لروسيا، فإن إلغاء معاهدة ABM يخل بالتوازن الاستراتيجي المتفق عليه في العام ١٩٧٢، أما بالنسبة لواشنطن، فإن الدروع الواقية من الصواريخ، هدفها التصدي لهجمات آتية من «دول عاصية» وهي لا تهدف إلى الإخلال بالتوازن مع روسيا.

أما أوروبا، فمن جهتها، رفضت هذه السياسة الأميركية الجديدة، لأن المنطق الجديد يعني أنه في حال نشوب حرب، فإن أراضيها ستكون مسرحاً لها وهدفاً للهجوم الروسي. فإما أن يتزايد اعتمادها على الولايات المتحدة وتبعيتها الدفاعية حيالها، وإما أن تسعى للاستحواذ على دفاعها الخاص ما يعني تكاليف مادية باهظة لا قدرة لها على تحملها.

في الواقع، عند خروجها من عزلتها، سعت الولايات المتحدة إلى إقامة نظام عالمي واسع الانفتاح على مصالحها الاقتصادية، مستفيدة بذلك من قدراتها التنافسية العالية غداة الحرب العالمية الثانية التي أنهكت كل القوى الاقتصادية العالمية المنافسة لها. وخلال هذه الحرب الكونية، فكرت للحظة بأن تشرك القوة السوفييتية الصاعدة في إدارة هذا النظام العالمي الجديد والانتهاء مرة واحدة وإلى الأبد من المفاهيم الكلاسيكية للاستعمارين الفرنسي والبريطاني حول تقاسم العالم إلى مناطق نفوذ محمية، وحول توازن القوى التقليدي السائد منذ قرون. لكن، ازدراء الشيوعيين السوفييت للرأسمالية الليبرالية الامبريالية، منع قيام مثل هذا النظام الذي كانت تود واشنطن تزعمه. وانتهاء الحرب الباردة، أعاد فتح المجال أمام هذا الحلم الأميركي القديم، ذلك أن روسيا نفسها أضحت ليبرالية بعد أن أدارت ظهرها للاقتصاد الموجه. لكن واشنطن أغفلت الحقائق الجيوبوليتكية والتاريخية التي برهنت أن الالتحاق بركب الرأسمالية لا يعني موافقة الدول الأخرى - صديقة كانت أم عدوة - على الزعامة الأميركية المطلقة. وكان التوازن النووي من نوع المفهوم التقليدي لتوازن القوى، وهو مفهوم لم يعد يرضي الولايات المتحدة، كونه يضع كوابح أمام منطق توسعها الرأسمالي. لذلك، أضحى الخروج من منطق التوازن النووي، أحد الأولويات الجديدة لواشنطن. هذا الخروج يمر عبر القطيعة مع منطق الردع المتبادل عبر تشكيل مجموعة من الدول - النووية وغير النووية - تتم حمايتها من السلاح النووي، ومن الضربات الباليستية التقليدية عن طريق نظم حماية ضد الصواريخ تقودها

واشنطن. وفي ما خلا الحلفاء المباشرين مثل «إسرائيل» واليابان، وتايوان والاتحاد الأوروبي، فإن واشنطن، أرادت مجدداً إشراك روسيا في هذا النظام العالمي الجديد. هذا هو مغزى العروض الاميركية المتعددة: العرض المقدم للروس في العام ١٩٩١ حول تبادل معلومات الإنذار المبكر عبر الأقمار الاصطناعية، والإعلانات المشتركة المتكررة بين الرئيسين بوش الأب ويلتسين في العام ١٩٩٢ حول نظام معترض للصواريخ على مستوى العالم كله، وحول الاتفاق الموقع مع روسيا في العام ١٩٩٧ لتطوير منطوق مشترك في مجال مكافحة الانتشار والدفاع الصاروخي العالمي. لقد كانت روسيا منهاراً اقتصادياً، ومفككة سياسياً وضعيفة في الساحة الدولية رغم قدراتها النووية الهائلة وكانت تود واشنطن الهيمنة عليها، لا أكثر ولا أقل، من خلال مشاريع الشراكة هذه، وهو ما لم يخفه الرئيس كلينتون في معرض تبريره إدخال موسكو في مجموعة السبع التي أضحت مجموعة الثمان.

لقد طرح تفكك الاتحاد السوفييتي مشكلة حقيقية على روسيا بالنسبة لشبكة قواعد الإنذار المهمة المنصوبة في روسيا البيضاء، وأوكرانيا وكازاخستان، وأذربيجان، بعد أن تم تفكيك مثل هذه القواعد في ليتوانيا، في العام ١٩٩٩ عرض الأميركيون مساعدتهم للروس لبناء رادار في سيبيريا وتحديث رادار آخر في أذربيجان. كذلك صدرت كتابات كثيرة، وأفلام سينمائية وقتها عن تصور لجهد مشترك روسي - أميركي بهدف إرسال صواريخ نووية لتدمير صخرة نيزكية عملاقة تتوجه بسرعة هائلة صوب الكرة الأرضية، فتنسب بتدميرها عن بكرة أبيها. ولا حاجة للتذكير هنا، أن هوليوود لعبت، منذ العام ١٩٤٥، ليس فقط دوراً ثقافياً على المستوى الكوني ولكن أيضاً دوراً جيوبوليتيكياً كوسيلة غسل أدمغة، وزرع ثقافة جيوبوليتيكية على الطريقة الأميركية لدى شعوب العالم قاطبة. وقد تلقت في سبيل ذلك مساعدات ضخمة من البنتاغون، والجيش، والمارينز والمستشارين الإعلاميين في الولايات المتحدة. وقد ترافقت هذه الكتابات

والأفلام السينمائية مع حملة دعائية لصالح الدروع الواقية من الصواريخ
وللفكرة القائلة، بأن هجوماً صاروخياً على الأرض الأميركية من قبل «دول
عاصية» بات أمراً ممكناً.

إستراتيجية الخروج من الردع النووي المتبادل تركز على نوعين من
«المناطق المغطاة» بالدروع الصاروخية: الأولى، هي حماية الحلفاء المباشرين
بهدف تقوية ارتباطهم الجيوبوليتيكي بالولايات المتحدة، والثانية، هي حماية
النظام الرأسمالي من أولئك الذين يقاومون منطق النيوليبرالية العولمية-
كالصين وكوبا وكوريا الشمالية وإيران والعراق. المنطق الأول يشرح
العروض الأميركية المقدمة لـ«إسرائيل» (عدا العالم العربي تغطي القوة
النوية الإسرائيلية منطقة تمتد من القوقاز إلى البلقان- المحيط الاستراتيجي
لروسيا- ومنذ العام ١٩٩٠ يطور الأميركيون والإسرائيليون معاً صاروخاً
مضاداً للصواريخ الباليستية، اسمه آرو أو فليش بالانكليزية أو حيتس
بالعبرية) ولتركيا (بروتوكول اتفاق موقع في العام ١٩٩٨ لنشر نظام
باتريوت على الأرض التركية شبيه بحيتس الإسرائيلي) والاتحاد الأوروبي
وكوريا الجنوبية، وتايوان أو اليابان. والمنطق الثاني يشرح العروض المقدمة
لدول الخليج العربية (غطاء انتي- بالستي مع خط هاتف أحمر) أو حتى إلى
روسيا.

بالتوازي مع محاولة تخطي التوازن النووي التقليدي عبر تطوير نظام
الدفاع الصاروخي، راحت الولايات المتحدة تتجه تدريجياً نحو عقيدة تتيح
استخدام السلاح النووي ضد قوى تقليدية غير نووية. ففي كانون الثاني
٢٠٠٢ نشرت وزارة الدفاع الأميركية دراسة عنوانها Nuclear Posture
Review أجرتها بناء على طلب الكونغرس. من السيناريوهات المعروضة
لاستخدام السلاح النووي، الرد على هجمات عراقية ضد «إسرائيل»
وجيرانها، هجوم كوري شمالي، على كوريا الجنوبية، هجوم إيراني على
جيرانها، أو مواجهة عسكرية حول وضع تايوان. عدة دول غير نووية مثل

سوريا والعراق وليبيا وإيران أو كوريا الشمالية، تمت الإشارة إليها بالاسم كأهداف محتملة نووية. بتعبير آخر قالت الولايات المتحدة إنها جاهزة لاستخدام الأسلحة النووية بطريقة وقائية أو استباقية ضد قوى غير نووية.

٥- موقع الدروع الصاروخية في الاستراتيجية النووية الأميركية

بين عامي ١٩٤٥ و١٩٩٠ عرف العالم ثنائية-قطبية، وقعت موقع الإشكالية المركزية في العلاقات الدولية. كان هناك مواجهة تبرد حيناً، وتفتر أو تحمى حيناً آخر، وتقوم على عمادين أساسيين: واحد جيوبوليتيكي (بين دولتين عظميين هما، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي)، وآخر إيديولوجي (بين معسكرين، واحد شيوعي وآخر ليبرالي رأسمالي). بعد العام ١٩٩٠ بدا وكأن ثنائية-قطبية جديدة تحل محل القديمة مرتبطة بمواجهة جيوبوليتيكية بين دولتين عظميين هما، الولايات المتحدة والصين هذه المرة بدلاً عن الاتحاد السوفياتي. نموذجان إيديولوجيان يتنافسان، ولكن هذه المرة، المواجهة الإيديولوجية ليست في أهمية المواجهة الجيوبوليتيكية. ذلك ان إيديولوجيات جديدة يحملها الإسلام التحرري (الجهادي) أعادت تدوير الإيديولوجية المعادية للامبريالية والتي كانت شيوعية او عالم-ثالثية خلال الحرب الباردة. وراحت تكبر هذه الإيديولوجية الجديدة في العالمين العربي والإسلامي، مدفوعة بالانحياز الأميركي لإسرائيل، ومحاولة أميركا السيطرة على منابع النفط في الشرق الأوسط.

دخلت تفجيرات ١١ أيلول ٢٠٠١ في الدينامية النزاعية القائمة منذ نهاية الحرب الباردة، كعنصر يسرع هذه الثنائية الجديدة، ويشرح محاولات أميركا الهيمنة على ما أسمته بالنظام الدولي الجديد الذي أعلنه جورج بوش الأب غداة انتصاره على العراق في آذار ١٩٩١. في هذه الظروف، يأتي مشروع الدروع الواقية من الصواريخ ليترجم الإرادة الأميركية بمنع تشكل

ثنائية متوازنة، والتقدم الحاسم في السباق الاستراتيجي العالمي.

أحد أولى الأهداف الجيوبوليتيكية للولايات المتحدة، تشكيل كتلة اقتصادية واستراتيجية وسياسية أورو-أطلسية تديرها واشنطن مع «إسرائيل» كرأس جسر في الشرق الأوسط، والكل موضوع تحت مظلة أميركية واقية من الصواريخ. وكانت واشنطن تملك كل الحظوظ للنجاح في هذه الإستراتيجية: فأوروبا الـ ٢٥ عاجزة عن التوصل إلى سياسة خارجية ودفاعية خاصة بها ومستقلة عن الحليف الأميركي، وأوروبا الشرقية والوسطى تدين للولايات المتحدة بفضل دخولها في الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي، وتبين عن ولاء لها يتقدم على ولائها للمجموعة الأوروبية نفسها. وعبر التشديد المركز على بهاء صورة الحضارة اليهود-مسيحية ضد الإسلام «المتخلف» فإن أحداث ١١ أيلول تخدم موضوعاً لمشروع الأميركي الهادف إلى إقامة كتلة سياسية واستراتيجية واقتصادية أورو-إسرائيلية-أميركية.

الهدف الجيوبوليتيكي الأميركي الثاني، هو السيطرة الاستراتيجية على النمو الاقتصادي لآسيا عبر السيطرة على منابع النفط، وطرق مروره في الشرق الأوسط وبحر قزوين. فالارتباط الآسيوي بنفط الشرق الأوسط يزداد يوماً بعد يوم: آسيا تستورد ٧٠ في المائة من نفطها من الشرق الأوسط، وهذه المنطقة تصدر ستين في المائة من نفطها إلى آسيا. هذه الأرقام ستصل إلى تسعين في المائة عام ٢٠١٥. هذا الارتباط النفطي بين آسيا والشرق الأوسط، هو ظاهرة تاريخية فريدة غاية في الأهمية.

من أجل تثبيت تقدمها في مواجهة البزوغ الاقتصادي والجيوبوليتيكي للصين على الولايات المتحدة أن تسيطر على مضخة آسيا النفطية، أي الشرق الأوسط. وعلى العكس، فإن من مصلحة الصين، رؤية الشرق الأوسط أقل تبعية حيال الولايات المتحدة، ولهذا السبب، فإنها لا تعارض انتشار

الأسلحة- البالستية على الأقل- فيه وتساعد دوله المعارضة لواشنطن على الحصول عليها. هذا، في حين أن الولايات المتحدة تعارض بشدة مثل هذا الانتشار وتكافحه بكل الوسائل والسبل.

وإذا كان الأميركيون قد تركوا لباكستان السبيل للانخراط في السلاح النووي، فلأن هذا البلد، كان مركزاً متقدماً في الجبهة المعادية للشيوعية، وحليفاً للولايات المتحدة لا سيما بعد الغزو السوفييتي لأفغانستان. في ذلك الوقت كان الإسلام السني- المدعوم خصوصاً من السعودية وباكستان- حليفاً لأميركا ضد الملحدين الشيوعيين. بذلك تمكنت باكستان من الحصول على تسهيلات من الكونغرس الأميركي الذي كان يجاهد ضد الانتشار النووي. كان الكونغرس يصرّح في كل عام، بأن إسلام أباد لا تقوم بأي نشاط يخرق منع الانتشار. ولكن منذ أن غادر آخر جندي سوفييتي الأرض الأفغانية، لم تعد باكستان تنعم بمثل هذا التصريح، بل أكثر من ذلك، بدأت واشنطن منذ تشرين الأول ١٩٩٠ بتطبيق عقوبات ضدها بموجب قانون «برسler» ضد الانتشار النووي. لكن الوقت كان متأخراً لأن باكستان كانت قد امتلكت كامل المعرفة النووية، والقدرة على إنتاج القنبلة، بدليل أنها تمكنت بعد ثلاثة أسابيع فقط على التفجير التجريبي النووي الهندي في أيار ١٩٩٨ من الرد عليه بتفجير مماثل، فدخلت بذلك النادي النووي، ولو من الباب الخلفي على الأقل. لقد ساعدتها الصين كثيراً في هذا المجال، وكان للصين أسبابها الجيوبوليتيكية كي تساعد باكستان عدوة الهند التي كانت في نزاع طويل مع بكين.

وبذلك يمكن القول، إن السياسة النووية الأميركية حيال باكستان و«إسرائيل» في مجال منع الانتشار النووي، تكشف عن تحيز وانتقائية، وأن لا علاقة لها بنوع النظام السياسي، ديمقراطياً كان أم دكتاتورياً، المهم أن يكون حليفاً لها. ما كانت واشنطن تسعى لتفاديه هو ظهور قنبلة نووية عربية- نبطية إذ كان العراق يستفيد أيضاً من غض نظر غربي واسع إبان

حربه ضد إيران التي ما كادت تنتهي حتى عادت الأزمة إلى علاقته بالغرب. فالولايات المتحدة لا تريد أي مساس بتوازن القوى القائم لمصلحة «إسرائيل» لاسيما وأن العراق كان قادراً على التوجه صوب الصين وروسيا لتطوير إمكانياته النووية. هذا الوضع، ينطبق على إيران التي إذا ما تقدمت في مجال صناعة الأسلحة والتكنولوجيا النووية، فإن التوازن القائم لمصلحة «إسرائيل» قد يتعرض لخلل خطير، وهذا ما لا تريده مطلقاً الولايات المتحدة، لاسيما وأن تحالفاً إيرانياً مع الصين وروسيا قد يساعدها على مقارعة واشنطن.

لقد تبين للرأي العام العالمي بعد احتلال أميركا للعراق، أنها كانت تكذب بخصوص قدراته النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. واليوم تستمر الولايات المتحدة بالكذب بنفسه في ما يخص إيران التي أضحت موثلاً لمن يعارض التوجهات الأميركية.

أما الصين، فتبقى في أفق السياسة الأميركية للقرن الجاري. وهنا ينبغي التذكير، بأن منطقة آسيا-الباسيفيك لم تعرف الاستقرار منذ العام ١٩٤٥ حيث إن الحوادث العسكرية تكررت: حرب كوريا ١٩٥٠-١٩٥٣، الهند الصينية ١٩٥٤، أزمة مضيق فورموزا ١٩٥٤-١٩٥٥، مشاكل الحدود الصينية-السوفيتية ١٩٦٩، حرب فيتنام ١٩٦٨-١٩٧٥، الحرب الهندية-الباكستانية ١٩٧١ مع التهديدات الأميركية باستخدام الأسلحة النووية ضد الهند، الحوادث الحدودية بين الصين والهند ١٩٨٦-١٩٨٧، أزمة كشمير ١٩٩٠، أزمة كوريا-الشمالية ١٩٩٣-١٩٩٤، المناورات العسكرية الصينية قرب تايوان ١٩٩٦، أزمة كارغيل ١٩٩٩... الخ. واليوم، تبقى النزاعات الجيوبوليتيكية هناك عديدة: تايوان، كشمير، بحر الصين، جزر الكوريل، سانكاكو. هناك حدود متنازع عليها: خط دوران، خط ماك-ماهون... الخ. وهذا ما يشجع على عسكرة منطقة آسيا-الباسيفيك والتطور الكبير للوسائل الباليستية، والأقمار الاصطناعية، والقوى البحرية (تحديداً الغواصات).

لقد سقط الاتحاد السوفييتي من دون مواجهة عسكرية مباشرة، وبالطريقة نفسها، من المنطقي التفكير بإمكانية صد ومحاصرة الصين من دون اللجوء إلى القوة المباشرة. وهذا يتم عبر تقوية تبعية أوروبا حيال الولايات المتحدة، ما يحرم الصين من شريك اقتصادي وسياسي مهم قد ينافس الولايات المتحدة مستقبلاً، وفي الوقت نفسه عبر وضع الشرق الأوسط، وآسيا الوسطى، ومناطق النفط، والغاز تحت السيطرة الاستراتيجية الأميركية.

في هذا السياق، يأتي مشروع الدروع الواقية من الصواريخ ليغير المعطى الاستراتيجي العالمي، ويقطع مع مبدأ التساوق في الردع النووي الذي كان قائماً طيلة الحرب الباردة، فيفتح على حقبة جديدة من عدم التساوق الاستراتيجي. ورغم الذرائع التي تقدمت بها واشنطن حول «الدول العاصية» وحول دكتاتوريات بعض الأنظمة، ولا عقلايتها وتهورها (العراق، إيران، كوريا الشمالية، كوبا، سوريا...) فإن الصينيين يعتقدون أنهم المستهدفون الحقيقيون كما روسيا وذلك لأسباب عديدة:

- ليس من المعقول أن تنفق الولايات المتحدة من ثمانين إلى مائة مليار دولار على نظام موجه فقط لما تسميه بالدول العاصية إذالم تكن روسيا والصين من ضمنها.

- من الناحيتين التقنية والجغرافية، فإن نظاماً قادراً على اعتراض صواريخ كورية-شمالية، هو قادر في الوقت نفسه على اعتراض صواريخ صينية.

- الترسانة الصينية الضعيفة جداً في مجال الصواريخ العابرة للقارات (بضعة عشرات فقط) تقع في مجال فعالية الدروع الأميركية أكثر من أي ترسانة أخرى.

وهكذا فإن المشروع ليس دفاعياً كما يدعي البنتاغون، إنه هجومي بامتياز لأنه يهدف إلى حماية الولايات المتحدة من أي رد فعل محتمل على هجوم تبادر به على احد خصومها. فليس سوريا أو ليبيا أو إيران هي التي تهدد أميركا بصواريخها، بل هذه الأخيرة هي التي تهدد الجميع بدليل احتلالها للعراق من دون أي مسوغ قانوني أو أممي. هذا المشروع، أريد له فتح صفحة جديدة في مجال التدخل الأميركي حول العالم. لقد صوت له الكونغرس في الوقت نفسه عندما رفض إبرام معاهدة حظر التجارب النووية. الولايات المتحدة تريد شحذ سيفها النووي والتقليدي، وفي الوقت نفسه بناء درع يحمي هذا السيف، ويمنحه وسيلة تدخلية جديدة. في آذار ٢٠٠٠، أعلن السفير الصيني في باريس شانزو كانغ ان « ما يفكر فيه الأميركيون حقيقة هو الاستحواذ على الميزة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين عبر الاستفادة من قوتهم الاقتصادية، والعلمية التي لا منازع لها بهدف كسر التوازن الاستراتيجي الدولي القائم، وتأكيد هيمنتهم على العالم (...). بعد بناء الدروع الواقية من الصواريخ، من المؤكّد أنه لن يبقى الأميركيون في بلادهم ينعمون بالشمس والسكينة في انتظار صواريخ تسقط عليهم من السماء لتدميرها. فمصالحهم القومية المنتشرة في العالم أجمع، وشعورهم بأن لديهم «رسالة إلهية» تدفعهم إلى تدمير كل نوع من «الدول العاصية» و«إمبراطوريات الشر» في آسيا وأوروبا، والشرق الأوسط، أو أي مكان آخر بحماس أكبر من أكثر القنابل ذكاء».

أما بالنسبة لروسيا، فهي كانت عاجزة عن الخوض في سباق تسلح مع الولايات المتحدة، لاسيما في ما يخص «حرب النجوم» قبل أن تبرهن عن عجزها عن إنقاذ معاهدة ABM التي ألغتها واشنطن من جانب واحد في نهاية العام ٢٠٠١. وقتها، لم يكن أحد في العالم بوسعه الوقوف في وجه موجة التعاطف الدولي مع الأميركيين غداة تفجيرات ١١ أيلول ٢٠٠١. لقد

استغلت واشنطن هذه التفجيرات أيما استغلال في سياساتها الخارجية في مناطق العالم أجمع، ومنها مثلاً، عندما نجحت في نشر قوات وقواعد عسكرية في آسيا الوسطى، وجعلت الروس والأوروبيين يوافقون، ولو على مضمض، على مشروع الدروع الواقية من الصواريخ في شقه المتعلق بالدفاع عن الأراضي الأميركية على الأقل NMD.

كانت روسيا عاجزة بسبب وضعها المالي والاقتصادي الصعب عن بناء شبكة دروع تقي أراضيها من الصواريخ. لذلك كان أمامها خياران:

- إما الاستمرار في تخفيض عدد الرؤوس النووية التي تمتلكها إلى أن تصبح أقل من ألف رأس، فتضحي قدراتها النووية عندئذ عاجزة عن اجتياز حائط الدروع الأميركي، وتغدو أراضيها مكشوفة أمام ضربة نووية أميركية محتملة، وهي عاجزة عن الرد على مثل هذه الضربة. في هذه الحال، لا تعود روسيا خصماً استراتيجياً عالمياً للولايات المتحدة، بل على الأكثر، لابعاً إقليمياً عاجزاً عن ترتيب أوضاع محيطه المباشر، ومضطراً للقبول بالعروض الأميركية المتعلقة بالانضمام إلى شبكة الدروع الأميركية-الأوروبية الواقية من الصواريخ.

- أما على العكس الخوض في سباق تسلح جديد والاستمرار في صناعة الرؤوس النووية القادرة على اختراق حائط الدروع الأميركي، وفي الوقت نفسه، توثيق تقاربها الاستراتيجي مع الصين.

اختار الرئيس بوتين المقاربة الثانية من دون أن يقطع مع واشنطن لأنه يحتاج للغرب في عملية إعادة بناء بلاده من الناحية الاقتصادية على الأقل خاصة وأنه لا يستطيع الاعتماد على آسيا في هذا المجال.. ولا ننسى أن غنى روسيا النفطية يجعلها محط اهتمام الصين وأوروبا، في الوقت الذي تسيطر فيه واشنطن على نفط الشرق الأوسط. وهي - أي روسيا - تستطيع التآرجح بين الخصمين الصيني والأميركي وتدفع هذا الأخير إلى محاولة

استرضائها حتى لا ترتمي في الأحضان الصينية.

بعد فترة وجيزة من التقارب الروسي- الأميركي غداة ١١ أيلول ٢٠٠١ والحرب الأميركية على أفغانستان، عادت الأمور إلى التآزم بسبب الحرب الأميركية على العراق، وعلى خلفية توسع حلف الأطلسي شرقاً إلى الحدود مع روسيا. وساعد ارتفاع أسعار النفط، والمواد الأولية الرئيس بوتين إلى إعادة الحياة إلى الاقتصاد الروسي المتهاك، كما ساهم التعثر الأميركي في العراق في إعادة روسيا إلى الخارطة الدولية، لاسيما بعد نجاح بوتين في القضاء على التمرد الشيشاني، والإمساك بالوضع الداخلي الروسي بيد من حديد. ورداً على المشروع الأميركي الخاص بالدرع الصاروخية، أعلن عن برنامج طموح لتطوير عدد من الأسلحة، وهدد بنشر صواريخ ألكسندر الاستراتيجية في مواجهة أوروبا، كما استمر في وقف العمل بمعاهدة ستارت ٢ وراح يتقرب أكثر فأكثر من الأنظمة المناوئة لواشنطن، واستمر في مساعدة إيران في المجال النووي، وفي منح الغطاء لكوريا- الشمالية في تحديها للولايات المتحدة. وفي أيار ٢٠٠٦ أعلن بوتين أن الميزانية العسكرية الأميركية تبلغ ٢٥ ضعفاً نظيرتها الروسية التي قرّر زيادتها بنسبة ٢٥ في المائة، والانخراط في مشروع تطوير طائرات قاذفة، وصواريخ نووية بما فيها الرؤوس المتعددة القادرة على اختراق حاجز الدرع الأميركي مع أنظمة دفاعية جد متطورة يمكن بيعها لأنظمة مناوئة لواشنطن. وفي شباط ٢٠٠٧ أمام مؤتمر الأمن في ميونيخ، ألقى بوتين خطاباً «نارياً» وصف فيه الولايات المتحدة بالذئب، وندد بمحاولاتها الهيمنة على العالم. وقد رأى المراقبون في هذا الخطاب إيذاناً بعودة الحرب الباردة التي كانت قد انصرفت في بداية تسعينيات القرن الماضي، وراحوا يحلّلون عن هذه العودة الروسية إلى العالم من الباب الواسع، والمترافقة مع هزائم أميركية في غير ملف دولي واستراتيجي واقتصادي.

٦- استراتيجية أوباما النووية والعودة إلى الواقعية

كانت إدارة بوش كارثة حقيقية على الولايات المتحدة، كما على العلاقات الدولية برمتها. ترك الرئيس بوش بلداً يكرهه الجميع من حلفاء وأصدقاء وخصوم، يتخبط في أزمة اقتصادية ومالية لم يعرفها في تاريخه المعاصر انسحبت على كل المالية العالمية والاقتصاد الدولي. راكم الإخفاق تلو الإخفاق في كل مشاريعه العسكرية، والسياسية، والاستراتيجية من العراق إلى باكستان مروراً بالصراع العربي-الإسرائيلي والملف النووي الإيراني والأزمة مع روسيا وغيرها.

كانت الولايات المتحدة تبحث عن منقذ لها عندما قدّم المرشح الديمقراطي باراك أوباما نفسه لهذه المهمة بخطاب اقنع به الناخبين فانتخبوه كأول رئيس اسود في تاريخ البلاد. وعد أوباما بالقطيعة مع سياسات سلفه في السياستين الداخلية والخارجية، وبمد اليد لكل خصوم أميركا في العالم، وبالعمل على حل النزاعات معهم بالطرق السلمية والتفاوضية.

في أيلول ٢٠٠٩، أعلن الرئيس أوباما قراره التخلي عن مشروع الدروع الواقية من الصواريخ الباليستية، وهو قرار يشكّل منعطفاً حقيقياً في العلاقات الأميركية-الروسية، بل والعلاقات الدولية المعاصرة برمتها. لقد نفذ الرجل وعداً قطعه خلال حملته الانتخابية التي أطلق خلالها وعوداً بالحوار مع الخصوم قبل الأصدقاء، وصولاً إلى عالم أكثر أمناً وتعاوناً وطمأنينة. كان من المعروف، أن تطبيع العلاقة مع روسيا لا يمكن من دون التخلي عن مشروع قامت كل السياسة الخارجية الروسية في السنتين المنصرمتين على معارضته، واعتباره موجهاً ضدها بالتحديد، ووصفه بأنه يهدف إلى قلب كل التوازن الاستراتيجي القائم منذ الحرب الباردة على حسابها ولمصلحة الأحادية الأميركية. من هنا، اللهجة المتشددة التي اعتمدها الرئيس بوتن حيال الولايات المتحدة في خطابه أمام مؤتمر الأمن في ميونيخ

في شباط ٢٠٠٧، وقراره بنشر صواريخ استراتيجية في كاليغراد رداً على التهديد الأميركي الجديد.

وللتذكير، كان الرئيس الأميركي نيكسون، والسوفييتي بريجنيف، قد وقعا في العام ١٩٧٢ على معاهدة (ABM) (Anti-Ballistic Missiles) التي تلزم كل من الطرفين الأميركي والسوفييتي على عدم الخوض في صناعة دروع أو صواريخ تحمي من الصواريخ الباليستية للخصم. كان الهدف منع سباق تسلح منتهك للطرفين في مجال الصواريخ الاعتراضية، وجعل أراضي كل من الدولتين العظميين مكشوفة أمام صواريخ الخصم النووية، بحيث لا تفكر إحداهما بمباغطة الأخرى بهجوم نووي. وقد وُقِّرت هذه المعاهدة نوعاً من الاستقرار الاستراتيجي، وساهمت في إبعاد شبح الحرب النووية بين الجبارين. لكن، بعد نهاية الحرب الباردة، قرَّرت إدارة بوش الابن، بعدما ترددت إدارة كلينتون، إلغاء هذه المعاهدة بذريعة أنها تنتمي إلى مرحلة الحرب الباردة التي انتهت، وينبغي إحلال قواعد لعبة جديدة محلها. ثم شرعت في وضع الخطط لنشر محطات رادار في جمهورية تشيكييا، وعشر منصات إطلاق صواريخ اعتراضية في بولندا، في غضون العام ٢٠١٢-٢٠١٣، من ضمن مشروع يكلف أكثر من مائة مليار دولار، ويهدف على ما تعلن واشنطن، إلى مواجهة خطر بالستي إيراني محتمل على أوروبا الشرقية والوسطى. وهذا المشروع كان أيضاً جزءاً من خطة تشمل العالم بأسره لحماية حلفاء الولايات المتحدة من مخاطر الصواريخ الباليستية.

لقد كان من الطبيعي والمنتظر أن ترد موسكو بإيجابية على قرار أوباما «المسؤول والايجابي» كما وصفه الرئيس مدفديف. بالنسبة لموسكو انه اعتراف بموقعها كقوة عظمى يحسب لها الحساب، يأتي بعد طي حلف الأطلسي ملف انضمام جورجيا وأوكرانيا إليه. ومن المؤكّد، أن القرار الأميركي جاء بعد التشاور مع الأوروبيين الذين لطالما كانوا يتوجسون شراً من تدهور العلاقة الأطلسية- الروسية ويسعون إلى ترميمها. والأكثر من

ذلك، فمن المؤكد أن القرار الأميركي كان منساقاً مع حلف الأطلسي الذي دعا أمينه العام اندرز فوغ راسموسن الى انطلاقة جديدة، وحوار غير مسبوق مع موسكو يأخذ بعين الاعتبار مصالحها الأمنية المشروعة. أكثر من ذلك فقد اقترح عليها شراكة إستراتيجية في قضايا أفغانستان، وإيران، والإرهاب والقرصنة وغيرها، وفي دفاع صاروخي أوروبي جديد. وقد فصلت ساعات معدودة قليلة ما بين اعلاني راسموسن وأوباما (صدفة؟). لكن الثمن الذي طلبه الأطلسيون من روسيا، هو تخليها عن معارضتها فرض عقوبات مجدية على إيران في مجلس الأمن، وتوقفها عن بيع أسلحة متطورة من قبيل صواريخ اس-اس-٣٠٠ تستخدمها إيران في حماية منشآتها .

بالطبع، لم تبد روسيا تسرعاً في القبول بالعروض الغربية السخية المفاجئة، فالتجارة في مجال السلاح والذرة تدر أرباحاً ليس الاقتصاد الروسي في وارد الاستغناء عنها في المدى المنظور. لكن من الملفت مثلاً، أن يعلن عضو في الوفد المرافق للرئيس مدفيديف إلى الأمم المتحدة، عن إمكانية مشاركة روسيا في وضع قرارات جديدة يصدرها مجلس الأمن تتعلق بالعقوبات على إيران إذا قدمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أسباباً كافية لذلك. وقد علق البيت الأبيض على هذا الإعلان بالقول: إنه «يرتدي أهمية بالغة». وبعد وقت قصير على ذلك، خرج الرئيس أوباما من لقائه مع نظيره الروسي على هامش قمة الجمعية العامة للأمم المتحدة ليقول كلاماً يوحي بالاتفاق على إقرار عقوبات قاسية ضد طهران مع نهاية العام ٢٠٠٩ في حال فشل التفاوض معها. وهناك من يعتقد، أن الروس هم الذين أفضوا للأميركيين عن وجود مفاعل نووي إيراني ثاني، شكّل ذريعة لحملة غربية منظمة على الجمهورية الإسلامية التي ردت بمناورات عسكرية جرّبت خلالها أنظومات صاروخية مختلفة المدى والقوة.

ومن نافل القول، إن روسيا وإيران ليستا حليفتان بالمعنى الاستراتيجي لهذه المفردة. كل ما في الأمر، أن مصالح- قد تكون ظرفية فحسب- جمعت

ما بينهما، وهي مصالح تجارية، واقتصادية، ولكن أيضاً رغبة في مواجهة عدو مشترك وصلت قواته إلى حدود كل منهما. لكن في مقابل المصالح المشتركة، وهي كثيرة وعميقة دون شك، فإن إشكاليات عديدة تفصل ما بينهما عبّر عنها يفغيني بريماكوف الخبير في شؤون الشرق الأوسط وزير الخارجية ورئيس الوزراء في عهد الرئيس يلتسين الذي اصدر في العام ٢٠٠٣ كتاباً تحت عنوان «العالم بعد ١١ سبتمبر/أيلول» خصص فيه فصلاً كاملاً لشرح الأسباب الجيوبوليتيكية، والاستراتيجية، والدينية، والجغرافية وغيرها التي تجعل انه اذا كان ثمة من بلد واحد في العالم لا يرضيه أن تصبح إيران قوة عسكرية نووية... فهذا البلد هو روسيا.

على صعيد آخر، كان من المتوقع ان يؤدي قرار الرئيس أوباما إلغاء مشروع الدروع الواقية من الصواريخ إلى تسهيل المفاوضات مع موسكو حول تجديد معاهدة ستارت-٢. وهكذا في براغ في نيسان ٢٠١٠، وقع الرئيسان الروسي مدفيديف، والأميركي أوباما على معاهدة ستارت ٢ فأنهيا بذلك خلافاً وصل إلى حدود الحرب الباردة خلال ولايتي الرئيس بوش الابن.

من المؤكّد أن التوقيع على معاهدة ستارت-٢ لن يغير في شيء حقيقة أن الولايات المتحدة وروسيا تملكان معاً خمساً وتسعين في المائة من الترسانة النووية العالمية، وبالتالي، فإن أي تخفيض في ترسانتهما النووية (بنسبة الثلث، أي الى ١٥٥٠ رأساً نووياً) لن يؤثر على الإطلاق في قدرة كل منهما على تدمير الأرض برمتها. لكن ينبغي في المقابل، عدم الاستخفاف بالأهمية الرمزية على الأقل لحدث التوقيع على معاهدة ستارت-٢ بين الرئيسين مدفيديف وأوباما، والتي طال انتظارها بعدما تعثرت المفاوضات بشأنها. فهي تعني على الأقل، أن الرئيس أوباما بصدد النجاح في الإيفاء بوعده الذي أطلقه من براغ في نيسان من العام ٢٠٠٩، ثم من على منصة الجمعية العمومية للأمم المتحدة في دورتها الأخيرة حول عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

والمقربون منه يقولون بأنه يحلم بالتوصل إلى مثل هذا العالم في غضون العام ٢٠٣٠. صحيح انه حينها لن يكون أوباما في سدة الرئاسة، وستكون متغيرات دولية عديدة قد عصفت بهذا الرهان، أو ربما دفعته إلى التحقق، ولكن من الأهمية بمكان أن تتوجه أحلام رئيس الدولة الأعظم في هذا الاتجاه بدلاً عن الاتجاه الكارثي الذي سلكته في عهد الرئيس بوش ومحافظيه الجدد.

عقيدة أوباما النووية الجديدة التي أعلنها من البنتاغون وزير دفاعه غيتس محاطا بهيلاري كلينتون، ووزير الطاقة ستيفن شو، في ٥ نيسان ٢٠١٠، تضع محاربة الانتشار والإرهاب النوويين في رأس أولوياتها، «فالسلاح النووي الذي ورثناه من الحرب الباردة، لم يعد صالحاً لمواجهة التحديات التي يفرضها علينا الانتحاريون، والأنظمة المعادية التي تسعى لامتلاك السلاح النووي» كما تقول الوثيقة المكونة من ٧٢ صفحة، والتي تضيف بأنه من الآن وصاعداً ستتولى العناصر غير النووية، والدفاع الصاروخي، الجزء الأهم من مهمة الردع. وتحدد الوثيقة بشكل ضيق المجال الذي ينبغي فيه اللجوء إلى السلاح النووي، فحتى لو تعرضت الولايات المتحدة لهجوم سواء بالأسلحة التقليدية أو الكيميائية أو الجرثومية فإنها لن ترد بالسلاح النووي على مصدر الهجوم إذا أتى من دولة لا تملك السلاح النووي، أو لا تسعى للاستحواذ عليه. وبهذا فإنها تقطع مع تقليد اعتمدته كل الإدارات السابقة في إستراتيجيتها النووية، إذ باتت مهمة السلاح النووي تقتصر على الحدود الضيقة للردع، والردع فقط، وليس كأداة لتحقيق مآرب هجومية.

وتسعى العقيدة الجديدة لتشجيع الدول التي لا تمتلك السلاح النووي على عدم السعي للاستحواذ عليه، لأن واشنطن لن تستخدمه في مواجهتها، وهذا تغير مهم جداً بالمقارنة مع حقبة بوش الذي لم تستثن عقيدته النووية المعلنة في العام ٢٠٠٢ الهجوم النووي ضد دول لا تمتلك هذا السلاح. والجديد في ما أعلنه أوباما، انه أزال الغموض الذي بقي سائداً في كل العقائد

النووية الأميركية المعلنة سابقاً، فجزم بوضوح، وفي وثيقة واضحة ليس فيها من بنود سرية، أو غير معلنة، كما كان يحدث في السابق، من أن بلاده سوف تتخلى عن السعي لتطوير أسلحة نووية جديدة، وهذا ما قد يؤدي إلى لجم سباق التسلح بين الدول العظمى في هذا المجال.

لكن كي يستحوذ على موافقة الجمهوريين تخلى أوباما عن الإعلان عن تعهد الولايات المتحدة بعدم اللجوء إلى الضربة النووية الأولى كما كان يطالب الجناح الليبرالي من الحزب الديمقراطي، وكما كانت عليه قناعاته الشخصية أيضاً. وفي هذا الإطار، يأتي تعهده «المحافظة على كل الوسائل الضرورية كي يبقى الشعب الأميركي في مأمن من التهديدات» كما استثنائه الدول التي لا تحترم قواعد عدم الانتشار- يعني إيران وكوريا الشمالية- من هذه العقيدة، الأمر الذي اعتبره الإيرانيون تهديداً لهم، فردوا عليه بتهديد مقابل. ولكن يمكن التفكير أن الردود الإيرانية القاسية على أوباما، والتي أتت من الرئيس احمدي نجاد، أو وزير خارجيته، قد تخدمه في مواجهة غلاة الحزب الجمهوري المحافظ الذين يتهمونه بالتخاذل، أو السذاجة في مجالي السياسة الخارجية والدفاعية. والحقيقة أن أوباما لا يهدد إيران بضربة نووية لأنه يسعى إلى تطويقها بالدبلوماسية من خلال إقناع الروس (ستارت-٢) والصينيين (اجتماعه مع هو جينتاو في قمة واشنطن المقبلة حول الأمن النووي في ١٢ و١٣ نيسان ٢٠١٠) بإقرار عقوبات «ذكية» بدلاً عن اللجوء إلى الضربة العسكرية.

كذلك في إطار الاستحواذ على تأييد الجمهوريين يمكن وضع تعهد أوباما بالعمل على تطوير الترسانة الأميركية في مجال الأسلحة التقليدية واستخدام هذه الأسلحة بشكل مكثف للرد على التهديدات، وتعهده بتخصيص خمسة مليارات دولار إضافية على مدى السنوات الخمس المقبلة لتطوير أسلحة جديدة «إذا ما شعرت الإدارة بالحاجة إليها».

توقيع المعاهدة مع روسيا، هو بداية تطبيق رؤية أوباما ووعوده الانتخابية سواء بحل الخلافات مع الدول العظمى لاسيما روسيا التي وصلت العلاقة معها في عهد بوش إلى حافة الهاوية، وتخفيض الأسلحة النووية ومنع انتشارها على الأقل. ورغم كل الملاحظات حول بعض الضبابية التي تعتري العقيدة النووية الأميركية الجديدة، ينبغي عدم الإنكار أنها تمثل قطيعة ينبغي ان يكون لها مفاعيل ايجابية على العلاقات الدولية تجرأ الرئيس أوباما على القيام بها رغم كل العوائق التي تنتصب أمامه، لاسيما من الحزب الجمهوري الذي لا بد من موافقته بد من اجل إبرام الكونغرس لمعاهدة ستارت-٢ مع روسيا، والتي تمثل انفراجا بين موسكو وواشنطن، تعترف من خلاله هذه الأخيرة بعودة روسيا كلاعب إقليمي، وربما دولي مهم، لكنه قد يقنعها بتبني العقوبات الغربية المزمعة على إيران. وهكذا تبقى الجمهورية الإسلامية على خلفية كل القرارات الكبرى التي يتخذها أوباما على المستوى الدولي إذ يبدو أن اللوبي الصهيوني في واشنطن يضغط بقوة في هذا الاتجاه، ويلح على الإدارة الأميركية لاتخاذ قرار يمنع إيران من المضي في برنامجها النووي، ما يعني أن المواجهة الأميركية-الإيرانية مستمرة، وليس خطاب الرئيس أحمدي نجاد ومقترحاته الإحدى عشرة (لتطبيق معاهدة عدم الانتشار) والتي تجاهلتها هيلاري كلينتون، أمام المؤتمر النووي الذي رعته الأمم المتحدة في نيويورك في أيار ٢٠١٠ إلا أحد جولاتها الدبلوماسية.

وفي ١٢ نيسان ٢٠١٠ حوّل أوباما واشنطن، خلال يومين متتاليين، إلى عاصمة للعالم قاطبة في لقاء جمع حوالي الأربعين زعيم دولة من أجل مواجهة مخاطر وصول السلاح النووي إلى إرهابيين محتملين. ولم يتوان عن التهويل، وتعظيم الرهانات في محاولة إقناع الحاضرين، بأن تنظيم القاعدة يسعى للاستحواذ على قنابل «وسخة» على الأقل هي عبارة عن كمية من البلوتونيوم في حجم تفاحة تستطيع قتل مئات الآلاف من البشر. وهذا، في رأيه، الخطر الأكبر الذي يواجه البشرية اليوم. وتقول هيلاري كلينتون

في هذا الصدد، إن «قنبلة بقوة عشرة كيلو طن في تايمز سكوير قد تقتل مليون شخص». ويعطيها محمد البرادعي الحق بقوله: «نحن نعلم أن هناك مواداً غير محمية بشكل كاف في بعض المناطق، تحديداً في الاتحاد السوفييتي السابق. لا نستطيع البقاء مكتوفي الأيدي في انتظار انفجار نووي في وسط مانهاتن أو بومباي كي نفعل شيئاً ما». ويقول الخبراء: إن هناك ١٦٠٠ طن من اليورانيوم عالي التخصيب، و ٥٠٠ طن من البلوتونيوم منتشرين في ٥٠ الى ٦٠ دولة في العالم، وهذا يكفي لصناعة ١٢٠ ألف قنبلة نووية». أما جون برنان، مستشار أوباما لشؤون الإرهاب، فيؤكد إنه: «في العقدين المنصرمين، هناك دلائل لا تقبل الشك، على أن جماعات إرهابية كثيرة حاولت فعلاً أن تستحصل على أسلحة دمار شامل».

والحقيقة، أن هذا الهاجس موجود فعلاً، وإن كانت الإدارة الأميركية تسعى لاستخدامه في سبيل تحقيق مآرب سياسية وغيرها. فوزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر، أعلن صريحة انهيار الاتحاد السوفييتي في بداية تسعينيات القرن المنصرم، أن ما يهدد العالم، هو، أن الإمبراطورية التي انهارت تضم الآلاف من الرؤوس النووية ومخازن كبرى من المواد الانشطارية التي قد يضع إرهابيون محتملون اليد على بعضها، ناهيك عن عشرات الآلاف من العلماء النوويين الذين قد يهاجرون الى دول تملك الإمكانيات المادية، وتسعى للقوة العسكرية. لكن تمت السيطرة على هذه المخاوف وقتها، واستقبلت الولايات المتحدة عشرات الآلاف من هؤلاء العلماء الذين توزعوا في جلهم، بين الدول الغربية التي تمتلك بنى تحتية متطورة في مجال الصناعات والأبحاث النووية. كما انعقدت اتفاقات مع روسيا الاتحادية في عهد يلتسين من أجل صيانة ومراقبة المعدات النووية، وساهم حلف الأطلسي بمبلغ أربع مليارات دولار سنوياً لضمان تنفيذها.

رغم ذلك، ما يزال هاجس استحصال جماعات غير دولية على مواد نووية خطيرة يقض مضاجع الاستخبارات الغربية والأميركية على وجه التحديد.

وكثيراً ما نقرأ في صفحات المجلات والصحف الغربية، التساؤل: ماذا لو حدثت تفجيرات ١١ سبتمبر/ أيلول بأسلحة نووية، أو قنابل «قذرة» وسيناريوهات رعب متخيلة شبيهة بما حصل في ذلك اليوم من العام ٢٠٠١. وتسعى الإدارة الأميركية الحالية إلى استغلال هذا الهاجس مجدداً في سبيل استخدامه من ضمن الإستراتيجية النووية الجديدة التي أعلنها أوباما. وفي هذا الإطار، انعقدت قمة الأمن النووي في واشنطن، والتي عقد أوباما خلالها ثلاث عشرة قمة ثنائية، لاسيما مع زعماء دول كبرى، وأخرى معنية بالأمن النووي، وأخرى عضو في مجلس الأمن الدولي مثل تركيا، ومع رئيس وزراء باكستان الذي طمأنه إلى وجود المنشآت النووية تحت رقابة الدولة الباكستانية الصارمة، وفي مأمن من إرهابيين محتملين. والحقيقة، أن دولاً مثل إيران وكوريا الشمالية وباكستان، هي من قصدها أوباما بالتحديد في هواجسه المتعلقة بوصول مواد نووية إلى جماعات أصولية أو متشددة محتملة. ويقال، إن الولايات المتحدة قد جهزت كتيبة كوماندوس قوامها آلاف من الجنود المدربين للسيطرة على المنشآت النووية الباكستانية في حالة حصول فوضى أو فراغ في السلطة المركزية في باكستان.

نجح أوباما في الحصول على توقيع كل الحاضرين على اتفاق (غير ملزم قانوناً) لوضع المواد النووية في مأمن كامل في غضون السنوات الأربع المقبلة وتدعيم دور وكالة الطاقة الدولية. كما نجح في لفت نظر العالم إلى المخاطر المرتبطة بوجود مخازن من المواد النووية المتروكة لمراقبة غير يقظة ما فيه الكفاية. وفي قائمة النجاحات، يسجل له إعلان أوكرانيا التخلص من مخزونها من اليورانيوم في غضون السنتين المقبلتين، وقرار تشيلي بتحويل ما تملكه من يورانيوم مخضب إلى الولايات المتحدة، وإعلان المكسيك قبولها بإشراك كندا والولايات المتحدة في إدارة مفاعل الأبحاث الذي تملكه والذي ينتج اليورانيوم المخضب. لكن أوباما فشل في إقناع الهند وباكستان بوقف

الأبحاث في مجال تطوير الأسلحة النووية ووقف سباق التسلح، كذلك في إقناع روسيا والصين بمسألة العقوبات على إيران.

مؤتمر الأمن النووي هذا، لم يكن خطوة في طريق عالم خال من السلاح النووي، لا ينفك يعد أوباما بالعمل على تحقيقه أكثر مما هو خطوة في سبيل تركيز وجود هذا السلاح في أيدي الدول، لأن وصوله إلى أيدي جماعات غير دولية، هو ما قد يقود إلى خلل كبير في ميزان القوى الدولي، بل إلى نظام دولي مختلف جذرياً عن كل ما عرفناه في تاريخ البشرية، وهذا ما لا يرضى به أحد من أعضاء النادي النووي في العالم، والساعين إلى إقفال أبوابه أمام منضوين جدد. هذا هو الهدف الحقيقي للقمة التي ينبغي أن يعرف المشاركون فيها أنه ما هكذا يمكن درء مخاطر الإرهاب النووي، بل بالتصدي لأسبابه الحقيقية السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

في نيسان من العام ٢٠٠٩، وقف باراك أوباما في براغ، ليعد بالعمل من أجل عالم خال من السلاح النووي، وهي أمنية سبق وعبر عنها في غير مناسبة منذ أن كان مرشحاً للرئاسة. وفي الشهر نفسه من العام ٢٠١٠ وقع على معاهدة ستارت ٢ وأعلن الإستراتيجية النووية الجديدة، ثم عقد في واشنطن مؤتمراً للأمن النووي، حضرته حوالي الخمسين دولة قبل أسبوع واحد من القمة الدورية (كل خمس سنوات) التي تعقدها الأمم المتحدة في نيويورك لمراجعة معاهدة عدم انتشار السلاح النووي الموقعة في العام ١٩٧٠. ويقول مؤيدوه إن حراكه المكثف هذا، يقع في سياق وعده المذكور حول عالم خال من السلاح النووي.

من دون التشكيك بنوايا الرجل، يطرح السؤال الآتي نفسه: هل يوافق أصحاب القرار الأميركيون على نزع سلاحهم النووي حتى في سياق معاهدة دولية كبرى لنزعه من العالم؟ وهل يقبل أعضاء النادي النووي بتجريد أنفسهم منه في أي ظرف من الظروف؟

يقول الخبراء المؤثرون في مراكز صنع القرار في الدول الكبرى. إن عالماً من دون سلاح نووي، هو أكثر خطراً من عالم فيه هذا السلاح بيد دول مسؤولة (أي هذه الدول نفسها) بدليل انه حَقَّق توازناً طيلة الحرب الباردة التي لم ينشب في خلالها أي نزاع مسلح بين دول تمتلكه. واليوم، أضحت هذه المواجهة مستحيلة، أو تكاد رغم ما يمكن أن يشوب العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، أو روسيا، أو كوريا الشمالية من توتر. لقد أضحى سيناريو حرب نووية شاملة شيئاً من الماضي، فالكل يحرم استخدام السلاح النووي وحتى كوريا الشمالية تتكلم عنه بصفتها رادعاً وليس كسلاح عسكري برسم الاستخدام. هؤلاء الخبراء الذين ينفون إمكانية مثل هذه الحرب النووية، يعتمدون على حجتين أساسيتين: لم يسبق أن نشبت الحرب بين قوتين نوويتين، ولم يسبق أن تعرضت أراضي دولة نووية لهجوم سواء بالأسلحة التقليدية أو الكيميائية أو الجرثومية ناهيك عن النووية. أضف إلى ذلك انه ليس هناك اليوم من صراع حقيقي بين قوتين عظميين أو أكثر كما كانت عليه الأمور في السابق، وهذا أمر فريد في تاريخ العلاقات الدولية. ويضيف هؤلاء، أن الردع بالأسلحة التقليدية لم يؤد غرضه في التاريخ بمعنى انه لم يمنع نشوب الحروب الكبرى بين الدول العظمى، والديمقراطية والعمولة، ووجود أمم متحدة، والخوف من الدمار المتبادل، كلها لا تمنع الحروب بقدر ما منعها امتلاك السلاح النووي. فلا سلاح يملك القدرة التدميرية المرعبة لهذا الأخير، وليس ثمّة من تكنولوجيا موجودة أو مخطط لها مستقبلاً أن تحل محله.

هذه القناعة حفرت لنفسها مكاناً عميقاً جداً في كل التفكير الاستراتيجي السائد في ما يسمى المدرسة التقليدية في العلاقات الدولية، والتي ما تزال تدير ماكينة صنع القرار في واشنطن، كما في الدول الأربع الأخرى ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن. أما «إسرائيل» التي تحظى بغطاء أميركي واضح، فمن يقنعها بالتخلي عن ترسانتها النووية؟ وبالنسبة لكوريا-الشمالية فهي تستخدم برنامجها النووي وسيلة ابتزاز للحصول على

مساعدات لإطعام شعبها. كذلك من الصعوبة بمكان إقناع الهند وباكستان بنزع سلاحهما النووي طالما بقي الصراع بينهما دون حل، ولا يبدو مثل هذا الحل في الأفق المنظور.

وهكذا فإن اختفاء الأسلحة النووية، لا يمكن تصوره إلا تبعاً لتغير جذري وعميق في شروط الأمن الدولي. فليس نزع «بعض» الرؤوس النووية (ستارت ٢) والتخفيض النسبي لبعض الترسانات النووية يمكن له أن يقنع الآخرين بوقف الانتشار. ذلك أن العشرين سنة المنصرمة، برهنت أن التخلي عن السلاح النووي (كما فعلت أفريقيا الجنوبية والأرجنتين مثلاً في العام ١٩٩١) بغية تقديم نموذج للآخرين، لم يقنع أحداً بالاعتداء به. بل إنه حتى لو تخلت القوى العظمى عن ترساناتها كلياً، فقد يغري ذلك دولاً صغرى بالاستحواذ على هذا السلاح طمعاً بالاستحواذ على القوة من خلاله.

إن الظروف السياسية والاستراتيجية التي تتيح نزع السلاح النووي، لن تكون أقل من تحوّل كلي في المشهد الدولي وحلول النزعة السلمية فيه. في مثل هذه الأجواء العابقة بالسلم الشامل، يصبح السلاح النووي عبئاً على الدول التي تمتلكه، فتفضل عندئذ التخلص منه بدل تحمل أعباء وتكاليف صيانته وتجديده. وهناك من يقول، إن أكبر العوائق أمام النزع هو صعوبة مراقبة تنفيذ الاتفاق في حال التوقيع عليه، فمن يضمن عدم وجود حالات «غش»؟ وما العمل إذا كان من هؤلاء «الغشاشين» أعضاء دائمين في مجلس الأمن مثلاً؟

من يريد عن حق عالماً يخلو من السلاح النووي، هو الدول التي لا تمتلكه لاسيما تلك التي لا أمل لها بامتلاكه عما قريب.

لقد اخترع الإنسان السلاح النووي، وأضحت العودة إلى الوراء مستحيلة، يقول الواقعيون فيرد عليهم أنصار النزع النووي، إن التوقف عن الاستثمار التكنولوجي والبشري في مجال الأسلحة النووية يؤدي إلى الاختفاء التدريجي للمعرفة التقنية والعمالانية في هذا المجال. تبقى مسألة:

هذا السلاح لا يستخدم فقط لأغراض أمنية فحسب، ولكن سياسية أيضا في بعض الدول (هيبة، نفوذ، استقلال...) ما يعني أن تحوّل شروط الأمن الدولي ليس شرطاً كافياً بحد ذاته. لذلك، فإن الحكم الرشيد على مستوى العالم، وسيطرة النزعة الديمقراطية السلموية دون أن ننسى إصلاح الأمم المتحدة، كلها شروط ضرورية لعالم خال من السلاح النووي.

ما يزال علينا أن ننتظر، وطويلاً على الأرجح.

الملاحق

الملحق الأول:

معاهدة الحدّ من الصواريخ الباليستية

(ستارت ١)

الملحق الثاني:

البند الرئيسي لاتفاقية (ستارت ٢)

الملحق الثالث:

الاستراتيجية النووية الجديدة للولايات

المتحدة الأمريكية

الملحق الرابع:

بيان للرئيس أوباما حول مراجعة الوضع

النووي

معاهدة الحدّ من الصواريخ الباليستية (ستارت ١)

معاهدة بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي حول الحدّ من الأنظمة المضادة للصواريخ الباليستية.

تمّ إبرامها في موسكو في ٢٦ أيار عام ١٩٧٢ .

أوصى مجلس الشيوخ الأميركي بالصادقة عليها في ٣ آب ١٩٧٢ .

صادق عليها رئيس الولايات المتحدة في ٣٠ أيلول ١٩٧٢ .

أعلن عنها رئيس الولايات المتحدة في ٣ تشرين الأول ١٩٧٢ .

تمّ تبادل صكوك المصادقة في ٣ تشرين الأول ١٩٧٢ .

بدأ العمل بموجبها في ٣ تشرين الأول ١٩٧٢ .

إنّ الولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتي المشار إليهما في ما يلي بالفرقاء، انطلاقاً من أنّ للحرب النووية نتائج مدمّرة على كافة البشر. وبما أنّ التدابير الفاعلة للحدّ من الأنظمة المضادة للصواريخ الباليستية، تشكّل عاملاً جوهرياً في الحدّ من السباق إلى التسلح الهجومي الإستراتيجي، وفي تخفيض خطر نشوب حرب تستعمل فيها أسلحة نووية، وانطلاقاً من أنّ الحدّ من النظم المضادة للصواريخ الباليستية، فضلاً عن بعض التدابير المتفق عليها المتعلقة بالحد من الأسلحة الهجومية الإستراتيجية، سيساهم في إيجاد ظروف إيجابية للمزيد من المفاوضات حول الحدّ من الأسلحة الإستراتيجية. وكونهما على علم بالتزاماتهما الواردة في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وإبداء لنواياهما بإيقاف سباق التسلح النووي في أسرع وقت ممكن، وبتخاذ التدابير الفاعلة لتقليص الأسلحة الإستراتيجية، ونزع السلاح النووي، ونزع السلاح العام والكامل. ورغبة منهما بالمساهمة في تهدئة التوتر الدولي، وتعزيز الثقة بين الدول، اتفقا على التالي:

المادة الأولى

١- يتعهد كل فريق بالحدّ من الأنظمة المضادة للصواريخ البالستية، وبإقرار تدابير أخرى تتماشى وأحكام هذه المعاهدة.

٢- يتعهد كل فريق بعدم نشر أنظمة مضادة للصواريخ البالستية للدفاع عن أراضي بلاده، وعدم تقديم قاعدة لمثل هذه الأنظمة الدفاعية، وعدم نشر أنظمة مضادة للصواريخ البالستية للدفاع عن منطقة فردية باستثناء ما ورد في المادة الثالثة من هذه المعاهدة.

المادة الثانية

١- النظام المضاد للصواريخ البالستية، هو نظام لمجابهة الصواريخ البالستية الإستراتيجية، أو عناصرها في مسار الطيران المؤلف في الوقت الراهن من:

(أ) الصواريخ التي تعترض الصواريخ البالستية التي هي صواريخ تصدّي مصممة ومنشورة لتأدية دور مضاد للصواريخ البالستية، أو صواريخ تصدي تمّ اختبارها بطريقة مضادة للصواريخ البالستية.

(ب) قاذفات مضادة للصواريخ البالستية، وهي قاذفات مصممة ومنشورة لإطلاق صواريخ تعترض الصواريخ البالستية.

(ج) رادارات مضادة للصواريخ البالستية، وهي رادارات مصممة ومنشورة لتأدية دور مضاد للصواريخ البالستية، أو رادارت تمّ اختبارها بطريقة مضادة للصواريخ البالستية.

٢- وتتضمّن مكوّنات النظام المضاد للصواريخ البالستية المذكورة في الفقرة الأولى من هذا المقال:

(أ) المعدة للتشغيل.

(ب) قيد التصميم.

(ج) قيد التجربة.

(د) قيد الفحص أو الإصلاح.

(هـ) التعطيلية.

المادة الثالثة

يتعهد كل فريق بعدم نشر أنظمة مضادة للصواريخ البالستية أو مكوّناتها باستثناء إذا كانت:

(أ) داخل منطقة انتشار نظام مضاد للصواريخ البالستية يبلغ قطرها مئة وخمسين كيلومتر و متمركزة في عاصمة الفرقاء، عندئذ يستطيع الفريق نشر: (١) ما لا يزيد عن مئة قاذفة مضادة للصواريخ البالستية وما لا يزيد عن مئة صاروخ تصدي مضاد للصواريخ البالستية في مواقع الإطلاق، (٢) و رادارات مضادة للصواريخ البالستية داخل ما لا يزيد عن ست مجموعات رادارات مضادة للصواريخ البالستية حيث تكون منطقة كل مجموعة دائرية ولا يتعدى قطرها الثلاثة كيلومترات.

(ب) داخل منطقة انتشار نظام مضاد للصواريخ البالستية، يبلغ قطرها مئة وخمسين كيلومتر، وتحتوي على قاذفات صواريخ بالستية عابرة للقارات، عندئذ، يستطيع الفريق نشر: (١) ما لا يزيد عن مئة قاذف مضاد للصواريخ البالستية، وما لا يزيد عن مئة صاروخ تصدي مضاد للصواريخ البالستية في مواقع الإطلاق، (٢) و رادارات مضادة للصواريخ البالستية موضوعة في مجموعتين كبيرتين تقدّر إمكانيتها بما يتلاءم مع رادارات مضادة للصواريخ البالستية المعدة للتشغيل، أو قيد التصميم، لدى توقيع المعاهدة في منطقة انتشار نظام مضاد للصواريخ البالستية، تحتوي قاذفات صواريخ بالستية عابرة للقارات. (٣) وما لا يزيد عن ثمانية عشر رادار مضاد للصواريخ البالستية لكل منها إمكانية أقلّ من إمكانية المجموعة الصغيرة من مجموعتي الرادارات المضادة للصواريخ البالستية المذكورة أعلاه.

المادة الرابعة

إنّ الحدود المذكورة في المادة الثالثة، لا تطبّق على الأنظمة المضادة للصواريخ البالستية أو مكوناتها المستخدمة للتطوير، أو التجارب والواقعة ضمن مجالات التجربة الراهنة المتفق عليها أو الإضافية. ولكل فريق ما لا يزيد عن خمسة عشر قاذف مضاد للصواريخ البالستية في مجالات التجربة.

المادة الخامسة

١- يتعهد كل فريق بعدم تطوير، أو إجراء تجربة، أو نشر أنظمة مضادة للصواريخ البالستية، أو مكوناتها المتخذة من البحر، أو الجو، أو الفضاء، أو الأرض قاعدة لها.

٢- يتعهد كل فريق بعدم نشر، أو إجراء تجارب، أو نشر قاذفات مضادة للصواريخ البالستية لإطلاق أكثر من صاروخ تصدي مضاد للصواريخ البالستية من كل قاذف، وبعد تعديل القاذفات المنتشرة لتزويدهم بمثل هذه الإمكانية، وبعد تطوير أو إجراء تجربة أو نشر أنظمة أو توماتيكية، أو شبه أو توماتيكية، أو أي أنظمة شبيهة أخرى لإعادة

الشحن السريع للقاذفات المضادة للصواريخ الباليستية.

المادة السادسة

لتعزيز ضمان فعالية حدود الأنظمة المضادة للصواريخ الباليستية ومكوناتها التي تشترطها المعاهدة، يتعهد كل فريق:

(أ) بعدم تقديم صواريخ أو قاذفات أو رادارات غير صواريخ التصدي المضادة للصواريخ الباليستية، أو القاذفات المضادة للصواريخ الباليستية، أو الرادارات المضادة للصواريخ الباليستية، أو إمكانيات لمجابهة الصواريخ الباليستية الإستراتيجية، أو عناصرها في مسار الطيران، وبعدم تجربتها بطريقة مضادة للصواريخ الباليستية.

(ب) بعدم نشر رادارات في المستقبل لإعطاء إنذارات مبكرة عن أي هجوم صاروخي بالستي إستراتيجي باستثناء المواقع على طول أراضيها.

المادة السابعة

وفق أحكام هذه المعاهدة، يمكن القيام بتحديث وتبديل الأنظمة المضادة للصواريخ الباليستية أو مكوناتها.

المادة الثامنة

إنّ الأنظمة المضادة للصواريخ الباليستية، أو مكوناتها التي يفيض عددها، أو موجودة خارج المناطق المحددة في هذه المعاهدة، فضلاً عن الأنظمة المضادة للصواريخ الباليستية، أو مكوناتها التي تحظرها هذه المعاهدة، يتمّ تدميرها أو تفكيكها في ظلّ إجراءات متفق عليها ضمن أقصر فترة زمنية ممكنة متفق عليها.

المادة التاسعة

لضمان تطبيق وفعالية هذه المعاهدة، يتعهد كل فريق بعدم النقل إلى دول أخرى وبعدم النشر خارج حدود أراضيها أنظمة مضادة للصواريخ الباليستية، أو مكوناتها التي تحددها هذه المعاهدة.

المادة العاشرة

يتعهد كل فريق بعدم الالتزام بأي تعهدات دولية تتعارض مع هذه المعاهدة.

المادة الحادية عشرة

يتعهد الطرفان بالاستمرار بالمفاوضات الفاعلة للحدّ من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية.

المادة الثانية عشرة

- ١- بهدف ضمان التوافق مع أحكام هذه المعاهدة، يستخدم كل فريق سبل التحقق التقنية الموجودة عنده بطريقة متلائمة مع المبادئ التي يعترف بها عموماً القانون الدولي .
- ٢- يتعهد كل فريق بعدم التدخل بسبل التحقق التقنية الموجودة لدى الفريق الآخر وفقاً للفقرة الأولى من هذه المادة.

- ٣- يتعهد كل فريق بعدم استخدام تدابير إخفاء مدروسة تعيق التحقق عبر السبل التقنية بالتوافق مع أحكام هذه المعاهدة. ولا يتطلب هذا الالتزام تغييراً في ممارسات التصميم الحالية أو التجميع أو التحويل أو الفحص .

المادة الثالثة عشرة

- ١- لتعزيز أهداف وتطبيق أحكام هذه المعاهدة، ينبغي على الفريقين الحث على تأسيس لجنة استشارية ثابتة يستطيعون في إطارها:
 - (أ) طرح أسئلة متعلقة بالتوافق مع الالتزامات المتعلقة بمجالات يمكن اعتبارها غامضة .
 - (ب) التقديم طوعاً معلومات يعتبرها أي من الفريقين ضرورية لضمان الثقة بالتوافق مع الالتزامات المفترضة .
 - (ج) طرح أسئلة تتضمن التدخل غير المعتمد بسبل التحقق التقنية الوطنية .
 - (د) إحداث تغيير ممكن في الوضع الاستراتيجي المتعلق بأحكام هذه المعاهدة .
 - (هـ) الاتفاق على إجراءات ومواعيد لتدمير وتفكيك الأنظمة المضادة للصواريخ بالستية أو مكوناتها في حالات تنصّ عليها أحكام هذه المعاهدة .
 - (و) تقديم اقتراحات ممكنة لزيادة فاعلية هذه المعاهدة بما في ذلك اقتراحات تعديل بما يتناسب وأحكام هذه المعاهدة .

- (ز) تقديم اقتراحات لاتخاذ المزيد من التدابير للحدّ من الأسلحة الإستراتيجية .
- ٢- ينبغي على الفريقين من خلال الاستشارة تأسيس وربما تعديل الإجراءات التي تحكم اللجنة الاستشارية الثابتة وتشكيلها وغيرها من المسائل المتعلقة بها .

المادة الرابعة عشرة

- ١- قد يقترح كل فريق تعديلات على هذه المعاهدة. وينبغي العمل بالتعديلات المتفق عليها بالتوافق مع الإجراءات التي تحكم العمل بهذه المعاهدة.

٢- بعد خمس سنوات من العمل بهذه المعاهدة وبعدها بخمس سنوات أخرى، ينبغي على الفريقين القيام بمراجعة هذه المعاهدة.

المادة الخامسة عشرة

١- هذه المعاهدة غير محدودة بمدة زمنية.

٢- يحق لكل فريق لدى ممارسته سيادته الوطنية الانسحاب من هذه المعاهدة إن قرّر أنّ أحداثاً استثنائية متعلّقة بموضوع المعاهدة عرضت مصالحه العليا للخطر. وعليه الإشعار عن قراره للفريق الآخر قبل ستة أشهر من انسحابه من المعاهدة. ويتضمّن الإشعار بياناً عن الأحداث الإستثنائية التي يعتبرها الفريق المشعر بأنها تحدق خطراً بمصالحه العليا.

المادة السادسة عشرة

١- يصادق على هذه المعاهدة وفق الإجراءات الدستورية لكلّ فريق. ويبدأ العمل بالمعاهدة يوم يتمّ تبادل وسائل المصادقة.

٢- يتمّ تسجيل هذه المعاهدة وفق المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

أبرمت في موسكو في ٢٦ أيار ١٩٧٢ في نسختين في اللغتين الإنكليزية والروسية وتمّت المصادقة على النصين.

عن الولايات المتحدة الاميركية: ريتشارد نيكسون

رئيس الولايات المتحدة الأميركية

عن الاتحاد السوفياتي: ل. آي. برزهنف

الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي

البند الرئيسية لاتفاقية (ستارت ٢)

(نشر الموقع الإلكتروني للبيت الأبيض الأميركي البنود الرئيسية لاتفاقية خفض الأسلحة الإستراتيجية مع روسيا (ستارت ٢) التي ستحل محل الاتفاقية السابقة التي انتهت صلاحيتها مطلع العام الجاري، والتي أعلنتها موسكو وواشنطن. في الخامس والعشرين من مارس / آذار ٢٠١٠، فيما وقَّعها الرئيسان الأميركي باراك أوباما، والروسي ديمتري ميدفيديف، رسمياً في الثامن من أبريل / نيسان ٢٠١٠ بالعاصمة التشيكية براغ).

البند الرئيسية

أولاً: الهيكلية العامة

١- تتوزع اتفاقية خفض الأسلحة الاستراتيجية الجديدة على ثلاثة مستويات أساسية، أولها: نص الاتفاقية، والثاني، ملحق المعاهدة الذي يتضمن الحقوق والواجبات الإضافية المرتبطة ببنود الاتفاقية، والثالث، الملحق الفني، مع التأكيد على أن جميع المستويات الواردة في الاتفاقية تعتبر ملزمة قانونياً.

٢- يعتبر كل من ملحق المعاهدة، والملحق الفني جزءاً أساسياً من نص الاتفاقية التي ستقدم إلى مجلس الشيوخ للاستشارة والمصادقة عليها.

ثانياً: خفض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية

١- استناداً إلى بنود الاتفاقية، تلتزم الولايات المتحدة وروسيا بتحديد سقف معين للأسلحة الاستراتيجية.

(١) خلال فترة سبع سنوات ابتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

٢- يحق لكل طرف أن يحدد لنفسه بكامل الحرية بنية القوات الإستراتيجية في إطار

السقوف القصى الواردة في الاتفاقية .

٣- تستند السقوف القصى إلى تحليلات دقيقة وصارمة قام بها مخطون ومحلون من وزارة الدفاع (بنتاغون) في إطار صياغة مراجعة الموقف النووي ٢٠١٠ .

ثالثاً: السقوف الإجمالية

١- ١٥٥٠ رأساً حربياً قيد الخدمة على الغواصات، أو منصات إطلاق الصواريخ، أو القاذفات الثقيلة المجهزة للتسليح النووي، على اعتبار أن كل رأس معد للاستخدام بهذه الوسائل يعتبر رأساً حربياً واحداً في إطار السقف المحدد .

٢- يمثل هذا السقف حداً يقل بنسبة ٧٤٪ عن السقوف التي وردت باتفاقية ستارت ١ وبنسبة ٣٠٪ عن الحدود القصى لخفض الرؤوس الحربية الإستراتيجية التي وردت باتفاقية موسكو ٢٠٠٢ .

٣- تشمل الاتفاقية أيضاً سقفاً مشتركاً لوسائط النقل (٢) - المنشورة ميدانياً أو عكس ذلك- وقدره ٨٠٠ وحدة بالنسبة لمنصات إطلاق الصواريخ برأ أو الغواصات أو القاذفات المعدة للتسليح النووي .

٤- تحدّد الاتفاقية سقفاً منفصلاً بواقع ٧٠٠ وحدة من منصات إطلاق الصواريخ المنشورة ميدانياً، سواء من المنصات البرية، أو الغواصات، أو القاذفات المعدة للتسليح النووي. ويعتبر هذا السقف أقل بنسبة ٥٠٪ من السقوف الواردة في الاتفاقية السابقة بشأن وسائط نقل الأسلحة النووية .

رابعاً: التحقق والشفافية

١- تعتمد الاتفاقية نظاماً محدداً للتحقق، يجمع ما بين العناصر المناسبة التي وردت باتفاقية ستارت ١ الموقعة عام ١٩٩١، وعناصر جديدة وضعت بشكل يتناسب مع السقوف الجديدة الواردة بالاتفاقية .

٢- تشتمل إجراءات التحقق استناداً إلى الاتفاقية على التفتيش الميداني المباشر والمعارض، وتبادل المعلومات والتقارير ذات الصلة بالأسلحة الإستراتيجية الهجومية ومنتشاتها الداخلة في بنود الاتفاقية، وبنود أخرى تتعلق بضرورة تسهيل استخدام الوسائل التقنية لمراقبة تطبيق الاتفاقية .

٣- وحرصاً من الطرفين على تعميق الثقة والشفافية، تنص الاتفاقية أيضاً على إمكانية استخدام أجهزة القياس عن بعد.

خامساً: شروط الاتفاقية

١- الفترة الزمنية للصلاحيات القانونية للاتفاقية هي عشر سنوات ما لم يتم استبدالها باتفاقية أخرى.

٢- يحق للطرفين، الاتفاق على تمديد الفترة لمهلة إضافية لا تتجاوز خمس سنوات.

٣- تتضمن الاتفاقية فقرة خاصة بالانسحاب كإجراء معمول به في اتفاقيات ضبط التسلح.

٤- ينتهي العمل باتفاقية موسكو ٢٠٠٢ فور دخول الاتفاقية الجديدة حيز التنفيذ.

٥- تخضع الاتفاقية لمصادقة مجلس الشيوخ الأميركي والهيئة التشريعية الروسية قبل دخولها حيز التنفيذ.

٦- الاتفاقية الجديدة لا تتضمن أي فقرة تشير إلى وضع قيود على برنامج الدفاع الصاروخي (٣) أو الضربات العسكرية التقليدية، أو على نشر أو اختبار أو تطوير برامج الدرع الصاروخي الأميركي الحالية، أو المخطط بناؤها، أو القدرات الأميركية التقليدية بعيدة المدى سواء الحالية أو المخطط لها مستقبلاً.

(١) الأسلحة الإستراتيجية: هي الأسلحة التي تتمتع بقدرات تدميرية هائلة لمسافات تتجاوز الحدود الإقليمية للدولة، والمقصود بها الأسلحة ذات الطابع النووي المحمولة على صواريخ ذات مديات متعددة تتجاوز المدى المتوسط، وصولاً إلى الصواريخ العابرة للقارات.

(٢) وسائط النقل: ويقصد بها أي واسطة نقل تحمل الرأس النووي -جواً أو براً أو بحراً- من مكان إطلاقه إلى الهدف المحدد له.

(٣) العبارة تشير إلى أن الاتفاقية لم تتضمن أي بند خاص بدرع أميركا الصاروخي الذي تنوي نشره بأوروبا الشرقية. علماً بأن المسؤولين الروس قالوا، إن نص الاتفاقية يربط ما بين الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والدفاعية بما فيها الدرع الصاروخي الأميركي.

بيان للرئيس أوباما حول مراجعة الوضع النووي

البيت الابيض/٦ نيسان ٢٠١٠

عرضتُ في براغ قبل مرور سنة كامل، أجندة شاملة للحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية والسعي من أجل سلام العالم وأمنه بدونها. وأنا أتطلع إلى دفع هذه الأجندة وتقدمها في براغ هذا الأسبوع، عندما أوقّع معاهدة ستارت الجديدة لتخفيض الأسلحة النووية مع الرئيس (الروسي ديمتري) ميدفيديف، وتلزم الولايات المتحدة وروسيا بإجراء تخفيض كبير في ترسانتيما النوويتين.

وستخطو حكومتي اليوم خطوة كبيرة إلى الأمام بوفائها بتعهد آخر قطعتة في براغ، وهو تخفيض دور الأسلحة النووية في استراتيجية أمننا القومي، والتركيز على تقليل أخطار القرن الحادي والعشرين النووية، مع الاحتفاظ في الوقت ذاته برادع نووي سالم وآمن وفعال، من أجل الولايات المتحدة وحلفائنا وشركائنا، ما دامت الأسلحة النووية موجودة.

تدرك مراجعة الوضع النووي التي قادتها وزارة الدفاع، أن الخطر الأكبر الذي يهدد أمن الولايات المتحدة والعالم لم تعد الهجمات النووية المتبادلة بين الدول، وإنما هو الإرهاب النووي من قبل المتطرفين العنفيين، والانتشار النووي إلى عدد متزايد من الدول. وتدرك (المراجعة) علاوة على ذلك أن أمننا القومي وأمن حلفائنا وشركائنا يمكن الدفاع عنه بقدرات أميركا العسكرية التقليدية التي لا تضاهى وبدفاعها الصاروخي القوي.

والنتيجة هي أننا بصدد اتخاذ خطوات محدّدة وملموسة لتخفيض دور الأسلحة النووية مع المحافظة على تفوقنا العسكري وردع العدوان وضمان أمن الشعب الأميركي. أولاً، ولأول مرة، أصبح الآن منع الانتشار النووي والإرهاب النووي في رأس

أولويات الأجندة النووية الأميركية التي تؤكد على الأهمية المركزية لمعاهدة منع الانتشار النووي. وقد وازنا سياساتنا واقترحنا زيادة كبيرة في تمويل البرامج للحيولة دون انتشار الأسلحة النووية في العالم. وسيكون اجتماعنا في قمة الأمن النووي في الأسبوع القادم فرصة للالتزام ٤٧ دولة باتخاذ خطوات محدّدة سعياً وراء تحقيق هدف تأمين كل المواد النووية المعرضة للخطر وتعزيز النظام العالمي لمنع الانتشار وضمان وفاء كل الدول بمسؤولياتها.

ثانياً، نكرّر تأكيدنا على أهمية وفاء كل الدول بالتزامات معاهدة منع الانتشار النووي، وتلبية تعهداتها بعدم الانتشار النووي من خلال سياستنا المعلنة. إذ تعلن الولايات المتحدة أننا لن نستخدم أو نهدّد باستخدام الأسلحة النووية ضد أي دولة غير مسلحة نووياً عضو في معاهدة منع الانتشار النووي وملتزمة بتطبيق تعهداتها بعدم الانتشار. وهذا يمكننا من الاحتفاظ برادعنا النووي في مجال أضيّق من الحالات الطارئة التي يمكن للأسلحة النووية أن تلعب دوراً فيها في الوقت نفسه الذي توفر فيه حافزاً إضافياً للدول لتلبية التزاماتها بموجب معاهدة منع الانتشار. وأما الدول التي تخفق في تآدية التزاماتها فإنها ستجد نفسها معزولة أكثر فأكثر وستدرك أن السعي في سبيل الحصول على الأسلحة النووية لن يجعلها أكثر أماناً.

وأخيراً، نحن نعمل على الوفاء بمسؤولياتنا كقوة نووية ملتزمة بمعاهدة منع الانتشار. ولذا فلن تجري الولايات المتحدة أي تجارب، وستسعى في سبيل التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب. ولن تعمل الولايات المتحدة على تطوير رؤوس نووية جديدة أو تقوم بمهام عسكرية جديدة أو بناء قدرات جديدة للأسلحة النووية.

وكما أعلنت في العام الماضي في براغ، سنحافظ على ترسانة سالمة وآمنة وفعالة، طالما بقيت الأسلحة النووية موجودة، وذلك كضمانة للدفاع عن الولايات المتحدة وطمأنة الحلفاء والشركاء وردع الأعداء المحتملين. وإننا لتحقيق هذا الهدف، نسعى في سبيل تخصيص استثمارات كبيرة في تحسين البنية التحتية وتعزيز العلوم والتكنولوجيا والاحتفاظ برأس المال البشري الذي نحتاجه للمحافظة على مخزوننا، فيما نعرّز

إمكانياتنا التقليدية التي تعتبر جزءاً هاماً من قدرتنا على الردع. ولذا فإن الاستراتيجية النووية التي نعلنها اليوم تؤكد من جديد التزام أميركا الذي لا يتزعزع بأمن حلفائنا وشركائنا وتعمل على تقدم أمن أميركا الوطني.

ولكي نوقف انتشار الأسلحة النووية ونمنع الإرهاب النووي ونسعى من أجل اليوم الذي لا يبقى فيه وجود لهذه الأسلحة، سنعمل بإقدام من أجل تحقيق كل عنصر من عناصر أجندتنا الشاملة، بما فيها تخفيض الترسانات (النووية) وتأمين المواد النووية المعرضة للخطر وتعزيز معاهدة منع الانتشار النووي. هذه هي الخطى نحو مستقبل أكثر أماناً تنشده أميركا وهذه هي المهمة التي ننادي بها اليوم.